تسخير إدارة المعارف
لخدمة الثقافة والتنمية

البرامج المشتركة الممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمنفذة في **مصر وموريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة**

الثقافة والتنمية
الثقافة والتنمية
الثقافة والتنمية
الثقافة والتنمية
الثقافة والتنمية

آسيا
جنوب شرق أوروبا
أمريكا اللاتينية
إفريقيا
الدول العربية

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

الثقافة والتنمية في الدول العربية

إدراكاً من الدول العربية لثراء التراث الثقافي والديني واللغوي والتاريخي المشترك بينها والممتد على مدى قرون طويلة، فإنها أولت هذا التراث مكانة مركزية في جهودها الرامية إلى تشجيع السياحة كوسيلة لتحقيق التنمية. وقد كشفت أحداث الربيع العربي الأخيرة عن موجة تغيير اكتسحت المنطقة العربية أخذت الشعوب تطالب فيها باعتماد حلول جديدة لإحلال السلام وتحقيق التنمية. وفي خضم عملية التحول الطليعية هذه التي تشهدها المنطقة، تمثل الثقافة مصدراً قوياً للأمل وتأكيد الهوية ومحركاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتضطلع بدور رئيسي في مساعي إعادة البناء وإرساء الأسس لقيام ثقافة السلام.

وفي هذا السياق، تسهم البرامج المشتركة المعنية بالثقافة والتنمية المنفذة في الدول العربية في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إسهاماً كبيراً في بلورة تصور شمولي للتنمية تحظى فيه الثقافة بقيمة عالية. و قد أسهمت هذه البرامج المشتركة إسهاماً حقيقياً في بلورة تصور مشترك للثقافة والتنمية في الدول العربية من خلال التركيز بوجه خاص على صون التراث الثقافي المتنوع واستخدامه كوسيلة مدرة للدخل عن طريق الصناعات الثقافية والسياحة الثقافية، مع الحرص على توسيع المشاركة السياسية والثقافية، خاصة مشاركة النساء.

البرامج المشتركة حول الثقافة والتنمية في الدول العربية

- > ٤ برامج مشتركة تنفذ في مصر وموريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة
- > ٨ وكالات شريكة تابعة للأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة العالمية للسياحة
- > ٣٧ شريكاً وطنياً
- > ميزانية إجمالية قدرها ١٨,٦ مليون دولار أمريكي
- > ٦٣,٨٧٣ نسمة من المستفيدين بصورة مباشرة
- > أكثر من ١٢٢,٠٦٩ نسمة من المستفيدين بصورة غير مباشرة

أهداف الألفية الإنمائية المعنية

الأمم المتحدة: الحدود الإقليمية اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.
إن التسميات المستخدمة في هذه الخريطة وطريقة عرض المواد فيها لا تعبّر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

© UNDP Brazil

إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أصبح صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، منذ أن أنشئ في عام ٢٠٠٦، يشكل مبادرة رائدة تبين أهمية الصلات الموجودة بين الثقافة والتنمية.

فقد ساند الصندوق ثمانية عشر برنامجاً مشتركاً متعلقا بالثقافة والتنمية في مختلف أنحاء العالم. وركز كل برنامج من هذه البرامج على دعم الحوار بين الثقافات، و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، و تثمين التراث والصناعات الثقافية. و تم السعي في سياق كل برنامج من هذه البرامج إلى زيادة فرص تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وتعزيز التفاهم فيما بين الثقافات، كما مكنت هذه البرامج من تعبئة الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدنيمبرزة قوة الثقافة في العمل من أجل التنمية. وكانت السلطات والمجتمعات المحلية أطرافاً فاعلة هامة في العمل، و المستفيدة بالدرجة الأولى من هذه البرامج.

لقد عملت الأمم المتحدة على إنجاز كل برنامج من هذه البرامج وفق نهج تشاركي ، وضممنا جهودنا إلى جهود السلطات الوطنية من أجل تحقيق أفضل النتائج لصالح المؤسسات و السكان. كما عملنا على إشراك السكان الأصليين الأقليات الإثنية مع الحرصنا على ضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب في العمل. وكان نهج "توحيد الأداء" في صميم تجربة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث استفادت من مواطن القوة في أداء كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة قدرتها على تقاسم تجاربها و تسخير ما تملك من شبكات لخدمة إطار مشترك من الأهداف والقيم بغية تحقيق أكبر تأثير ممكن. وتتمثل نتيجة ذلك في قيام برنامج عالمي أقوى للعمل تضمّن المزيد من الإبداع والتقدم في الابتكار.

وقد سجل كل برنامج من البرامج نتائج ميدانية بينت للسلطات المحلية و الأهالي المعنيين أهمية الثقافة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ويقاس التأثير كذلك على المستوى الشامل. فتجربة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سرعت بالاعتراف بإسهام الثقافة في تحقيق هذه الأهداف وفي تحقيق التنمية عموما، وذلك في الوثيقة الختامية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. كما أن التجربة مهدت الطريق لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار عن الثقافة والتنمية بتاريخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠ يشدد على دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية.

و تزداد أهمية الثقافة وقوتها في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية. فلنستخلص الدروس من هذه التجربة لنعي الإمكانيات الثقافية ونستغلها على أحسن وجه. وهذا يبدأ بالإطلاع على حصيلة البرامج الثمانية عشر المعنية بالثقافة والتنمية والممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتبار اليونسكو الجهة المنسقة للمحور المواضيعي المعني بالثقافة والتنمية ، فإنها ستتولى عملية تقاسم المعارف بغية مد الجسور بين الجهات المعنية بالتنمية من أجل التخطيط لأنشطة أقوى في المستقبل.

ويعكس هذا الإصدار رغبتنا في التعلم، ويستعرضً نماذج لتأثير الثقافة في التنمية على المستويين الجهوي و الوطني، ويعرض أمثلة من التجارب الناجحة والتحديات المستقبلية. كما أنه يمكننا من الغوص في الحياة اليومية للذين استفادوا ميدانيا من هذه البرامج ، يعرض المنجزات التي تم إحرازها على صعيد السياسات. فلقد أوضح كل برنامج من البرامج الممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية الكيفية التي يمكن أن تعمل بها الأمم المتحدة بشكل ناجح لمساندة الناس والمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم من أجل أن يجنوا أقصى ما يمكن من الفوائد من تراثهم الثقافي وأشكال التعبير الثقافي الخاصة بهم في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أواصر التلاحم الاجتماعي.

والاستنتاج الذي نستخلصه بوضوح مفاده أن الثقافة هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية. فالثقافة بوصفها مجموعة متميزة من الخصائص الروحانية والمادية والفكرية والعاطفية لمجتمع أو لجماعة ما، تمكن من خلق الظروف المناسبة لوضع إستراتيجية تنموية يكون هدفها الحقيقي هو الإنسان.

وفي حين يفكر المجتمع الدولي في رهانات ما بعد عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نضع الثقافة في صميم السياسات الإنمائية لأن هذا الأمر هو استثمار أساسي من أجل مستقبل العالم.

Irina Bokova Helen Clark

المقدّمة

أنشئ صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٦ بمساهمة إجمالية قدرها ٥٢٨ مليون يورو (٧١٠ ملايين دولار أمريكي) قدمتها الحكومة الإسبانية إلى منظومة الأمم المتحدة. ويمثل هذا الصندوق آلية مبتكرة للتعاون الدولي تسعى إلى الإسراع بعجلة التقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في شتى أنحاء العالم. ويستند الصندوق في عمله إلى المزايا النسبية لوكالات الأمم المتحدة وإلى ما تبذله من جهود مشتركة في إطار إصلاح الأمم المتحدة، فيقدم الدعم إلى الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في سعيها إلى معالجة الفقر واللامساواة في ثمانية عشر مجالاً تدعى "محاور مواضيعية"، يتمثل أحدها في محور "الثقافة والتنمية".

ولما كانت **اليونسكو** هي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تتمتع بتفويض محدد في مجال الثقافة، فقد عُينت لتكون الجهة المنسقة للمحور المواضيعي المعني **بالثقافة والتنمية** وكي تضطلع بدور قيادي في هذا المجهود المشترك لمنظومة الأمم المتحدة.

ويتمثل الغرض العام المتوخى من المحور المواضيعي الخاص **بالثقافة والتنمية** في بيان أن أرصدة الموجودات الثقافية، حتى وإنْ لم تكن مذكورة بشكل صريح في صياغات الأهداف الإنمائية للألفية، تعد عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الوطنية، ولا سيما على صعيد التخفيف من وطأة الفقر وعلى صعيد الاستيعاب الاجتماعي. ولذلك جرى تنفيذ **١٨ برنامجاً إنمائياً واسع النطاق** (تدعى برامج مشتركة) تركز على الحوار بين الثقافات، والتنوع الثقافي وأشكال التعبير الثقافي، والتراث الثقافي، والصناعات الثقافية، وذلك في أفريقيا والدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا، بغية زيادة الفرص على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وتحسين التفاهم بين الثقافات لصالح السكان المهمشين. وقد أولت النشاطات المنفذة ضمن هذه البرامج مع السكان الأصليين والفئات الأثنية، سواء على المستوى المؤسسي أو الأهلي ، عناية خاصة لتأمين مشاركة النساء والشباب.

وقد أفضى هذا النمط الجديد للتعاون إلى قدر كبير من **الابتكار والمعارف**. وإدراكاً من اليونسكو لضرورة فهم جوانب هذا الابتكار وهذه المعارف التي نجمت عن تجارب البرامج الإنمائية الثمانية عشر ولضرورة الاستفادة من هذه المواد، فإنها تعمل في مجال **إدارة المعارف** بالشراكة مع أمانة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بغية خلق فضاء لتيسير تشاطر التجارب والخبرات، والتعريف بالأمثلة الناجحة، وتحسين الممارسات بالاستناد إلى الدروس المستخلصة، وتكوين رصيد من المعارف عن الثقافة والتنمية.

وفي إطار سلسلة من الإصدارات الرامية إلى التعريف بمشروع "إدارة المعارف" وتقديم معلومات عن البرامج المشتركة، يركز هذا المطبوع على أربعة برامج مشتركة تنفذ في منطقة الدول العربية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣، وبالتحديد في كل من **مصر وموريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة**. وإن المعلومات والتحليلات الواردة فيما يلي مستمدة من أدوات مختلفة لإدارة المعارف استُخدمت لجمع وتنظيم المعارف التي تولّدها هذه البرامج المشتركة، وبالذات في حلقة عمل مشتركة بين المناطق عن إدارة المعارف (عقدت في الجديدة، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١) ضمت عاملين في المشروعات المشتركة العشرة التي تنفذ في آسيا وأفريقيا والدول العربية، ومن خلال استبيان خاص بإدارة المعارف حول محور الثقافة والتنمية ضمن برامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ملأه العاملون في الأفرقة المعنية بالبرامج المشتركة. وبالتالي، فإن هذا المطبوع يقدم معلومات وبيانات اختارت البرامج المشتركة أن تسلط الضوء عليها من بين مجموع الأنشطة التي نفذتها والمواد التي أنتجتها وجوانب التأثير التي تم تحقيقها في إطار هذه البرامج. إضافة إلى ذلك، فإن مبادرة "إدارة المعارف"، الخاصة بصندوق تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية، تسعى إلى الاستفادة من المعارف التي تم تحصيلها في إطار مجمل المحور المعني بالثقافة والتنمية. وفي هذا السياق، لا تمثل المواد المشار إليها فيما يلي عرضاً شاملاً للنتائج وإنما تقدم لمحات عن المعارف التي يتم استحداثها سواء من منظور إقليمي أو من منظور أحادي خاص ببرنامج مشترك واحد، وذلك بما يشمل أربعة محاور رئيسية تشكل ركائز في تجربة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه المحاور هي:

- **النجاحات ومدى التأثير على تحقيق الأهداف المعنية من بين الأهداف الإنمائية للألفية**
- **الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني**
- **عوامل النجاح**
- **التحديات العملية**

وبغية تعميق النظر في المعلومات والمعطيات التي تسلط البرامج المشتركة الضوء عليها، وتحليل جوانب تأثير و استدامة هذه البرامج، عملت اليونسكو مع أكاديميين يعملون في إطار كرسي اليونسكو الجامعي المعني بالسياسات الثقافية والتعاون الثقافي بجامعة خيرونا، في إسبانيا، وفي "مركز سيلفيا سانتاغاتا للبحوث" في تورينو، بإيطاليا، الذي يعد جزءاً من المركز الدولي للبحوث بشأن اقتصاديات الثقافة والدراسات الخاصة بالتراث العالمي، والذي يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك من أجل تشجيع التطبيقات العملية لتجربة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالثقافة والتنمية، التي تستخلص من النقاشات الأكاديمية ووجهات النظر المفاهيمية. ولذلك، فقد جرى تطبيق منظور **التحليل الشبكي** على كل من هذه البرامج.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن تنفيذ بعض البرامج المشتركة كان، حتى وقت تحرير هذا النص، لا يزال جارياً، وبالتالي، فإن المعلومات والبيانات المذكورة تعكس مستوى تقدم تنفيذ البرامج المشتركة عند إنجاز هذا الإصدار.

ما المقصود بالتحليل الشبكي؟

تحليل الشبكات الاجتماعية منهجية يتزايد استخدامها في مجالات البحث وخصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية، وتتناول هذه المنهجية المجتمع باعتباره شبكة من العلاقات بين أطراف فاعلة، وتستند إلى مسلمتين هما: من جهة أن تصور الفرد لذاته يتم في إطار العلاقات التي تربطه بالآخرين؛ و من جهة أن هذه العلاقات توفر بنية للسلوك الفردي والجماعي وللتنمية.

وجاهة التحليل الشبكي في قطاع الثقافة

يمكن النظر إلى قطاع الثقافة على أنه شبكة من الفاعلين تشجع قيام مناخ إبداعي من خلال أنشطة مترابطة و متداخلة فيما بينها. ويمثل تشكيل شبكات ثقافية جديدة وخلق حركية اجتماعية، واستدامتها وانتشارها، أدوات هامة لقياس وجاهة واستدامة المشروعات المعنية بالثقافة والتنمية. وبتفحص الشبكات المحلية التي أنشئت في إطار هذه المشاريع وتحديد الفاعلين الرئيسيين في تنفيذها يمكن للتحليل الشبكي **أن يوفر مؤشرات إضافية عن إمكانية استدامة المشروعات المعنية بالثقافة والتنمية** مع مرور الوقت وكذلك عن فرص مواصلة التفاعل بين هذه الشبكات بعد انتهاء المشروعات .

نبذة إقليمية

الأهداف العامة للبرامج المشتركة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالثقافة والتنمية والمنفذة في الدول العربية

لقد سعت البرامج المشتركة التي تنفذ في الدول العربية إلى **تسخير إمكانات السياحة الثقافية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،** وتعلق الأمر خصوصًا بالاستفادة من المؤهلات الثقافية لهذه الدول من أجل إغناء عروضها السياحية سعياً إلى استحداث فرص جديدة للعمالة وإدرار الدخل، ومن ثم إلى تعزيز القيمة الاقتصادية للثقافة. كل هذا مع التذكير بأن السياحة الثقافية والاحتفاء بالتنوع الثقافي وتشجيعه يمكنهما الإسهام في تعزيز التسامح و التلاحم الاجتماعي.

ولذلك، فإن **تعزيز وصون التراث الثقافي** بشكليه المادي وغير المادي كان هدفاً آخر من الأهداف الموحدة بين البرامج المشتركة. وفي هذا الصدد، ركزت البرامج المشتركة على بناء القدرات البشرية والمؤسسية الخاصة بإدارة وحمايته التراث الثقافي المادي من خلال حلقات عمل تقنية، وإعداد خرائط وإجراء عمليات جرد، واتخاذ تدابير لتحسين السياسات الثقافية، مع السعي أيضاً إلى تدعيم البنى الأساسية الثقافية بغية تنمية السياحة وتيسير المشاركة في الحياة الثقافية. وعملت البرامج المشتركة أيضاً على صون التراث الثقافي غير المادي عن طريق تنظيم أحداث ثقافية (في موريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وإعداد عمليات جرد (في المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة)، ومساندة إقامة نظام للكنوز البشرية الحية (في المغرب).

كما عملت البرامج المشتركة الأربعة على **مساندة وتنمية الصناعات الثقافية باعتبارها وسيلة أخرى لتشجيع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية،** استناداً إلى فرضية أن بإمكان هذا النوع من الصناعات أن يستحدث قدراً هائلاً من فرص العمالة وإدرار الدخل، ولا سيما للنساء والفئات المهمشة ممن يمتلكون معارف ومهارات قيِّمة يمكن نقلها إلى الآخرين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز اندماجهم في المجتمع والنهوض بدورهم في تحقيق التنمية. وقد ركزت البرامج المشتركة، في هذا الصدد، تركيزاً خاصاً على تشجيع قطاع الفنون و الحرف التقليدية عن طريق أنشطة ترمي إلى تحديد وتنمية أسواق جديدة لتشكيلة من السلع الثقافية والتصاميم المبتكرة، كصناعة السلال التقليدية (مصر والمغرب) والخيام (المغرب)، والتطريز بالخرز والتطريز (مصر)، واللوحات الفنية، والحلي والأنسجة (موريتانيا)، والأثاث (مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة).

تأثير البرامج المشتركة

الإسهام في تحقيق أهداف محددة من بين الأهداف الإنمائية للألفية

لقد أسهم تنفيذ البرامج المشتركة في الدول العربية إسهاماً خاصاً في تحقيق الأهداف ١ و٣ و٧ و٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد فيما يلي بيان التأثيرات التي كانت أو لم تكن متوقعة على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ١ : القضاء على الفقر المدقع

أسهمت البرامج المشتركة الأربعة في تحقيق الهدف الإنمائي ١ للألفية، عن طريق أنشطة تستهدف البعد الاقتصادي والأبعاد الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفقر.

١ – معالجة البعد الاقتصادي للفقر

فرص العمالة وتحقيق الدخل: أدت البرامج المشتركة التي تنفذ في الدول العربية إلى نشوء بيئة مواتية لاستحداث فرص للعمالة وتحقيق الدخل في قطاع الثقافة، وخصوصاً لصالح العاطلين والنساء (فعلى سبيل المثال، أصبح ١٠٠ مستفيد في دهشور، بمصر، وأغلبهم من النساء، يحصلون على دخل لأول مرة في حياتهم)، وذلك من خلال أنشطة متنوعة ترمي إلى تشجيع السياحة الثقافية وتعزيز الصناعات الثقافية – ولاسيما قطاع الحرف التقليدية – وتنمية صناعة الأغذية (في المغرب).

تنمية الموارد والكفاءات الاقتصادية: ركزت البرامج المشتركة على نقل الكفاءات وتوفير موارد مالية من أجل تطوير القدرات الفردية والمؤسسية. فنُظمت برامج تدريبية وحلقات عمل تقنية موجَّهة نحو مراعاة متطلبات السوق وتتعلق بالسياحة الثقافية والصناعات الثقافية وممارسة الأعمال الحرة. فجرى، مثلاً، تدريب ٨٠ مستفيداً في المغرب على إقامة مشروعات ثقافية، بينما جرى تدريب ٦٠ مستفيداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة على إنتاج مواد التجهيزات المنزلية ومعدات الإضاءة والكماليات والملابس باستخدام المهارات والمواد التقليدية. كما مُنحت قروض صغيرة إلى مؤسسات تجارية بالغة الصغر أو صغيرة أو متوسطة الحجم وإلى ممارسي الأعمال الحرة في المجال الثقافي بغية التشجيع على قيام ثقافة مزاولة الأعمال الحرة، مع التركيز في ذلك على الأنشطة الثقافية والسياحية. فتعاقد البرنامج المشترك في مصر، مثلاً، مع مؤسسة Best Foundation بشأن الانتفاع بقرض صغير بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وأتيحت تسهيلات ائتمانية في موريتانيا لمساندة ١٧٨ شخصاً من العاملين في مجالي الثقافة والسياحة في أدرار والعَصّابة ونواكشوط وحوض آرغين.

تنمية الأعمال الحرة : قُدمت في إطار البرامج المشتركة خدمات لتنمية المقاولة بغية تحسين تسويق السلع والمنتجات الثقافية وإيجاد فرص للنمو لصالح الأنشطة التجارية المحلية. فأنشئت في مصر وحدة مخصصة لتقديم خدمات تنمية المشروعات التجارية لصالح المجتمع المحلي في دهشور، بينما تم تقديم دعم قانوني وإداري في المغرب لإقامة تجمعات ذات نفع اقتصادي في مجال صنع السلال والصناعات الهامة الخاصة بإنتاج السميد والتمور، كما أجريت تحليلات استراتيجية لتزويد هذه الكيانات الجديدة بخطط عمل لمزاولة الأنشطة التجارية.

تحسين النفاذ إلى الأسواق: ركزت البرنامج المشتركة أيضاً على تحسين الانتفاع بالأسواق لتصريف السلع الثقافية، وذلك عن طريق تنظيم معارض ومهرجانات ثقافية (في موريتانيا والأراضي الفلسطينية المحتلة)، واستخدام الإنترنت لترويج وبيع نتاجات وتصاميم فنية (في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وإقامة أشكال للتضافر مع المبادرات الوطنية القائمة في قطاع المهن الحرفية (في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وإنشاء وحدات محلية جديدة لإنتاج السميد والتمر والسلال (في المغرب). وأدى ذلك إلى استحداث فرص جديدة في الأسواق، وقنوات وشبكات للبيع، ولاسيما لصالح النساء. ففي مصر مثلاً، ثمة ٢٠ عاملة حرفية و٤٧٥٠ شخصاً من ضمنهم ١٩١١ امرأة، أصبحوا ينتفعون بفرص أفضل لإيصال منتجاتهم الثقافية/ السياحية إلى الأسواق.

تحسين الإطار التنظيمي لقطاع الثقافة: ركزت البرامج المشتركة على إعداد وتحسين السياسات والاستراتيجيات العامة والتشريعات الخاصة بالثقافة بغية تعزيز التراث الثقافي والسياحة الثقافية وذلك بهدف الإسهام بصورة غير مباشرة في تشجيع فرص العمالة وإدرار الدخل في المجالات ذات الصلة بالثقافة. ومن الإنجازات الرئيسية التي أحرزت في هذا الصدد إعداد الاستراتيجية والميثاق الوطنيين الجديدين بشأن المحافظة على التراث الثقافي والنهوض به وتشجيعه في المغرب، وإعداد أول استراتيجية لقطاع الثقافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعداد خطة التنمية السياحية في دهشور، بمصر. كما أجريت عمليات جرد استراتيجية للعناصر الثقافية بغية دعم عمليات صنع القرار في قطاع الثقافة. وتم في موريتانيا مثلاً تصميم منهجية لإجراء عمليات الجرد الثقافي لصالح وزارة الثقافة، وجرى تدريب ٢٠ شخصاً من موظفي الوزارة على استخدام هذه المنهجية.

٢ – معالجة البعد الخاص بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفقر

«[...] بإمكاننا اعتبار الثقافة قوة محركة للتنمية البشرية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وو سيلة للتمتع بحياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية أكثر غنى.»

الشروط المرجعية الخاصة بالمحور المواضيعي المعني بالثقافة والتنمية

ومن هذا المنطلق، استحدث البرنامج المشتركة فرصاً لتحقيق الازدهار الشخصي والنمو الجماعي للمجتمع المحلي وذلك من خلال التشجيع على الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، ودعم الاستفادة بشكل جيد من البنى الأساسية والخدمات الثقافية.

المشاركة في الحياة الثقافية: اعترافاً بالحق الأساسي في المشاركة في الحياة الثقافية، جرى تنفيذ أنشطة لصون الثقافة وتنميتها ونشرها، ولدعم النشاط الإبداعي، وخصوصاً لصالح الفئات المهمشة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، تنمية وصون وإصلاح زاوية مولاي بشير (وهي مدرسة دينية إسلامية في المغرب) لتصبح مركزاً ثقافياً لمحو الأمية وتقديم دروس لقراءة القرآن الكريم وتنظيم مبادلات ثقافية/دينية؛ وتوفير دروس لتعليم الموسيقى للفتيات في الخليل، بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بفضل الجهود التي بُذلت من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين في مجال تدريس الموسيقى.

الانتفاع بالبنى الأساسية والخدمات الثقافية: عملت البرامج المشتركة أيضاً على تنمية وتطوير بنى أساسية ثقافية بغية تأمين الانتفاع بشكل أفضل بالمعلومات الثقافية وتيسير المشاركة في الحياة الثقافية. فقدم البرنامج المشترك في موريتانيا، مثلاً، الدعم لإقامة وتشغيل مراكز للترجمة الفورية لاستقبال وإرشاد زوار مواقع التراث العالمي في شنقيط وحوض آرغين ونواكشوط وإرشادهم وتزويدهم بالوثائق. كما أنشئ مركز للشرح في موقع التراث العالمي لوليلي بالمغرب، بغية إبراز نتائج التنقيبات الأثرية. وجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة إدراج بناء المرافق الأساسية في الخطة الجديدة لصون موقع سبسطية التاريخي.

٣ – التلاحم الاجتماعي

ركزت البرامج المشتركة كذلك على تحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية وفي داخلها من خلال التشجيع على التسامح وعلى احترام التنوع الثقافي، ومكافحة إقصاء الفئات المهمشة، وذلك عن طريق إحداث وتحسين منابر للحوار الاجتماعي.

تعزيز التنوع الثقافي: ركزت البرامج المشتركة على تعزيز التنوع الثقافي بغية مساعدة المستفيدين على تأكيد هويتهم الثقافية وتشجيع التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة. وجرى لهذا الغرض تنظيم ٣١ نشاطاً ثقافياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة تضمنت عدة مهرجانات ومنتديات تربوية ثقافية؛ وتنظيم ١٥ نشاطاً ثقافياً متنوعاً في موريتانيا تضمنت ٣ مهرجانات وعدة معارض وتنظيم أيام وطنية مواضيعية وأسابيع مشتركة بين الثقافات. وساند البرنامج المشترك في المغرب إقامة نظام للكنوز البشرية الحية بغية عرض وصون التراث الثقافي غير المادي للبلد، بالنظر إلى أنه يمثل رمزاً قوياً للقيم المشتركة وأشكال التعبير الحية.

منابر الحوار الاجتماعي: عملت البرامج المشتركة على تشجيع الحوار الاجتماعي من أجل دمج الفئات المهمشة وزيادة شعورها بالانتماء إلى المجتمع بوجه عام. ويعد منتدى تنمية الاقتصاد المحلي الذي أقيم في دهشور، في مصر، إنجازاً جديراً بالذكر في هذا الصدد. ويسري القول ذاته على التمثيل السياسي التاريخي للنساء الذي تحقق في إقليم كليميم بالمغرب وذلك بعد حملات الإعلام والتوعية وحلقات العمل التي نُظمت بعدئذ لبناء قدرات النساء اللواتي تم انتخابهن.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣ : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

تمثل النساء ٦٤٪ من مجمل المستفيدين المباشرين وهذا ما يُبرز أهمية تأثير مختلف الأنشطة التي نُفذت من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، سواء سياسياً أو اقتصادياً.

بناء المهارات المرتبطة بالاقتصاد لصالح النساء: جرى الاهتمام بوجه خاص بتنظيم أنشطة لبناء القدرات بغية تزويد النساء بمهارات وموارد جديدة: فنُظمت خمس حلقات عمل بعنوان "النساء يتقدمن" وذلك لصالح ١٠٠ امرأة في مصر؛ وجرى تدريب ٩ نساء في موريتانيا على تسويق المنتجات الحرفية على الإنترنت؛ وتم تدريب ١٠٠ امرأة في المغرب في مجال الشؤون الإدارية والإدارة المالية، وتدريب ٦٠ امرأة على إنتاج وتسويق الخيام والسميد، وشاركت ٢٠٠ امرأة في حلقة عمل عن القيادة النسائية؛ وانتفعت ٧٠ امرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من برنامج للتوظيف في مجال إنتاج مواد التجهيزات المنزلية ومعدات الإضاءة والكماليات والملابس.

دعم المشروعات التجارية الثقافية التي تديرها نساء: ركزت البرامج المشتركة على إقامة ودعم المشروعات التجارية الثقافية التي تملكها نساء. فجرى مثلاً دعم ١٠ رابطات للحرفيات في موريتانيا، بينما أقيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٧ مشروعات تجارية للاستضافة في منازل تديرها نساء، وجرى دعم ٧ رابطات نسائية تعنى بتصنيع المواد الغذائية التقليدية.

مراعاة قضايا النوع في الاستراتيجيات والسياسات

«إن تعميم مراعاة قضايا النوع يعني الحرص على أن تكون مكانة النوع والسعي إلى المساواة بين الجنسين حاضرين في جميع الأنشطة عند إعداد التوجيهات العامة والسياسات والبحوث والحوار والتشريعات وتخصيص الموارد وتخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها.» هيئة الأمم المتحدة للمرأة»

تتضمن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها البرامج المشتركة في هذا الصدد الإنجازات التالية: جرى في المغرب إدراج قضايا النوع في خطط التنمية المحلية واعتماد ميزانيات تراعي النوع في جهة كلميم سمارة؛ وجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تم إدماج مراعاة قضايا النوع في الاستراتيجية الوطنية الجديدة لقطاع الثقافة، مما أدى إلى إعداد خطط وسياسات وبرامج ثقافية تراعي قضايا النوع؛ وتم في موريتانيا تكوين قاعدة بيانات تراعي بعد النوع وتتعلق بإنتاج واستهلاك السلع والخدمات الثقافية.

المشاركة السياسية للنساء: عملت البرامج المشتركة في مصر والمغرب بصورة نشطة على تشجيع النساء على المشاركة في صنع القرار، مما أسهم في الحد من التفاوت بين الجنسين في مجالي المشاركة السياسية والعمالة. فجرى في إقليم كلميم بالمغرب، مثلاً، تأمين التمثيل السياسي للنساء لأول مرة في انتخابات عام ٢٠٠٩ وذلك بفضل الدعم الذي وفره البرنامج المشترك من خلال حملات التوعية وحلقات العمل الخاصة ببناء القدرات والتي نُظمت لصالح النساء. وأصبحت النساء في دهشور، بمصر، تشاركن بالفعل في صنع القرار من خلال منتدى تنمية الاقتصاد المحلي.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧: كفالة الاستدامة البيئية

إنتاج السلع الثقافية على نحو يراعي البيئة: ساندت ثلاثة برامج مشتركة أساليب تراعي البيئة في إنتاج السلع الثقافية، وبالتحديد المصنوعات الحرفية (في مصر والمغرب) وأنواع من الأغذية التقليدية (في المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة). وجرى في مصر تدريب ٢٢٠ شخصاً من سكان دهشور على إنتاج وبيع منتجات حرفية باستخدام مواد خام، مما يسهم في معالجة تدهور البيئة؛ واستُخدمت في المغرب أجهزة تجفيف شمسية لإنتاج السميد؛ وتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة دعم ٧ رابطات تعنى بتصنيع مواد غذائية، وذلك لضمان الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية باستخدام أنواع المحاصيل التقليدية.

السياحة المراعية للبيئة: عمل البرنامج المشترك في مصر على تشجيع السياحة المراعية للبيئة في دهشور من خلال إعداد خطة لإدارة البيئة في المنطقة، والشروع في عملية بحيرة دهشور المزمع إعلانها منطقة محمية على الصعيد الوطني. وتوجد أيضاً توصية بإدراج بحيرة دهشور وبستان النخيل ضمن المنطقة العازلة المحيطة بالممتلك المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وفي برنامج اليونسكو الخاص بالإنسان والمحيط الحيوي.

التوعية حول أنماط التنمية المستدامة: كانت مسألة التوعية بشأن القضايا البيئية عنصراً رئيسياً في البرنامج المشترك الذي ينفذ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشمل ذلك أنشطة تم القيام بها على المستويين المركزي والمحلي (تدريب موظفين وزارين على إدارة الموارد الطبيعية؛ وإنتاج دليل عن صون المحاصيل المحلية المعرضة للخطر؛ واستحداث حدائق صغيرة في المدارس بغية توعية الأطفال بشأن الاستدامة البيئية). وجرت في المغرب توعية تجمعات ذات النفع الاقتصادي في قطاع المهن الحرفية حول اقتصاد الطاقة.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

لقد ساهمت البرامج المشتركة الأربعة التي يجري تنفيذها في الدول العربية في تحقيق الهدف الإنمائي ٨ للألفية وذلك من خلال تقديم مزيد من الدعم للأنشطة الإنمائية المعنية بالثقافة و المشاركة فيها:

إقامة شبكات وشراكات و منابر تشاركية: شجعت البرامج المشتركة المجموعات الأهلية على المشاركة في الأنشطة الإنمائية ذات الصلة بالثقافة وذلك عن طريق إقامة شبكات وشراكات وأشكال للتضافر تتسم بالاستدامة. فأنشئت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثلاً، شبكة لمنتجي المصنوعات الحرفية والمصممين الشباب، وأقيمت في موريتانيا ٣٠ شراكة بين القطاعين الخاص والعام شملت وزارات واتحادات وأطرافاً من المجتمع المدني بغية مساندة أنشطة البرنامج

المشترك. كما تمت إقامة آليات تشاركية من أجل تحفيز النشاط الثقافي وتيسير الحوار بين الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك، إنشاء منتدى تنمية الاقتصاد المحلي في دهشور، وتنظيم مشاورة واسعة النطاق في المغرب من أجل اعتماد الاستراتيجية والميثاق الوطنيين الجديدين بشأن المحافظة على التراث الثقافي والنهوض به وتشجيعه، ومن أجل إدراج قضايا النوع والتراث الثقافي في الخطط الإنمائية للمجتمعات المحلية في الواحات الجنوبية.

زيادة الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية وبأهمية الثقافة في التنمية: اتبعت البرامج المشتركة وسائل مختلفة للتعريف أكثر بالأهداف الإنمائية للألفية، ولتعزيز إسهام الثقافة في تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي – مثل برنامجي فيسبوك ويوتيوب (في مصر) – والإذاعة (في مصر)، والنشرات الإعلامية (في مصر)، والكتيبات (في مصر والمغرب)، والدراسات والاستقصاءات (في المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وأنواع التدريب (في المغرب)، وحملات التوعية (في المغرب).

رصيد المعارف المتوفرة

أنتجت البرامج المشتركة الأربعة ٧٧ منتجاً مختلفا لصالح فئات متنوعة من الجمهور المستهدف وشملت شركاء وطنيين (في مقدمتهم الوزارات)، وشركاء من الأمم المتحدة، وأطراف فاعلة ومهنيين في قطاع الثقافة (بمن فيهم حرفيون وعاملون في مجال الأعمال الحرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وتعاونيات ومنظمات غير حكومية وأمناء مكتبات وأساتذة جامعيون وأكاديميون ومعلمو موسيقى ورقص)، وسكان المناطق المحلية التي استهدفتها الأنشطة، ووكلاء سياحيين ويمكن تصنيف معظم المنتجات ضمن الفئات التالية:

دراسات وعمليات تشخيص وبحوث وتقارير ٥٤٪

تشتمل هذه الفئة على أكبر عدد من المنتجات، وبصورة رئيسية دراسات وعمليات تشخيص أجريت لتحديد وتقييم الجهات المعنية المحتملة ومواقع التدخل والأسواق والأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها البرامج المشتركة. ومن المنتجات الأخرى التي تندرج في هذه الفئة عمليات الجرد وإعداد قواعد بيانات وخرائط و فهارس وإحصاءات – وهي عمليات يتعلق معظمها بالتراث الثقافي والسلع و الخدمات الثقافية والممارسات الثقافية – وتقارير وعمليات جرد ودراسات اجتماعية و اقتصادية عن موضوعات محددة مثل الأهداف الإنمائية للألفية (في موريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة)؛ ومعارف سكان المغرب عن تراثهم وأشكال تصورهم لهذا التراث ومواقفهم منه، وعناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي للمغرب (مثل رقصة الكدرة وطقوس كنكا في بلدية أسرير). و لم تكن هذه الوثائق تشكل فقط مواد أساسية لتنفيذ البرامج المشتركة، وإنما كان الكثير منها يشكل أيضاً مصدراً قيماً للمعلومات وللتفكير بشأن إعداد السياسات والمشروعات الخاصة بقطاع الثقافة في المستقبل.

أدوات ومنهجيات العمل و التدريب ٣٤٪

تشتمل هذه الفئة على ثلاث مجموعات من المنتجات تكشف عن ضرورة تزويد الأطراف الفاعلة في قطاع الثقافة بأدوات تكفل فهم المشروعات الثقافية وتصميمها وتنفيذها على نحو أفضل. وتشتمل المجموعة الأولى على أدوات لبناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بتقييم الاحتياجات في مجال التدريب (في مصر وموريتانيا)، وبالبرامج التدريبية في مجال السياحة الثقافية (في موريتانيا)، والتراث الثقافي (في المغرب)، والصناعات الحرفية (في المغرب)، و ومراجع التدريب (في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وخطط عمل لمزاولة النشاط التجاري على صعيد التعاونيات والتجمعات ذات النفع الاقتصادي (في المغرب). وتشتمل المجموعة الثانية على منهجيات وخطط عمل ووثائق مشروعات لتنفيذ أنشطة محددة تتعلق بإدارة التراث الثقافي وصونه. فجرى مثلاً إعداد منهجية وخطة عمل من أجل وضع خريطة وإجراء جرد للتراث الثقافي في إطار البرنامج المشترك الذي ينفذ في موريتانيا، مع إعداد وثائق مشروع لتسويق المنتجات الثقافية والمصنوعات الحرفية. وتشمل المجموعة الثالثة أدوات للرصد والتقييم (في موريتانيا والأراضي الفلسطينية المحتلة).

توصيات واقتراحات وتقارير ترمي إلى إعداد سياسات وقوانين واستراتيجيات حكومية لتنمية الثقافة ١٢٪

تشتمل هذه الفئة على مواد أقل عدداً ولكنها ليست أقل أهمية وتشمل المنتجات التي حققتها البرامج المشتركة في مصر والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الأمثلة على ذلك إعداد خطة التنمية السياحية وإجراء التقييم الإيكولوجي لمنطقة دهشور في مصر، وهما عمليتان تم القيام بهما من أجل إعداد خطة رئيسية للمنطقة؛ ووضع أول استراتيجية لقطاع الثقافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعداد خطة متكاملة للصون في سبسطية (تُستخدم كنموذج لصون مدن تاريخية أخرى)؛ وإعداد استراتيجية للمحافظة على التراث الثقافي والنهوض به وتشجيعه في المغرب، والوثيقة التحضيرية التي تحدد التراث الثقافي المغربي ومكوناته، وإعداد مشروعات القوانين المغربية المعنية بتنقيح التشريعات الخاصة بالتراث الثقافي وإقامة نظام للكنوز البشرية الحية في هذا البلد. إن جميع هذه المنتجات تسلط الضوء على المساهمات التي تقدمها البرامج المشتركة في تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لقطاع الثقافة بغية تيسير استمرار الحكومة في الاستثمار في مجال الثقافة.

بناء القدرات

خلصت البرامج المشتركة الأربعة إلى أنها تحتاج كلها إلى عمل مسبق مع الساسة والإدارات العمومية والجماعات المحلية وذلك لتحضير أنشطة ملائمة في مجال الثقافة والتنمية تناسب الأوضاع والمؤسسات الخاصة بكل بلد. لذلك، فقد حظي بناء القدرات بالأولوية في كل مكان من أجل تعزيز قدرات الأطراف المعنية الوطنية والمحلية وزيادة المشاركة ورفد السياسات العامة سعياً إلى تأمين تأثير طويل الأجل وزيادة الشعور بامتلاك الأنشطة التي يتم تنفيذها وإلى تعزيز استدامتها.

وقد سعت البرامج المشتركة، في المقام الأول، إلى بناء المهارات الفنية والتقنية المحلية **من أجل تشجيع فرص العمالة وإدرار الدخل في مجال الصناعات الثقافية على الصعيد المحلي، والتشجيع على صون التراث الثقافي للبلدان المعنية**. فاكتسب، على سبيل المثال، **٣٣٠** شخصاً من أهالي دهشور مهارات تقنية تتيح إنتاج مصنوعات حرفية تقليدية؛ وتم في موريتانيا تعريف **٢٠** طرفاً من الأطراف المعنية على تقنيات إعداد الحرائط وإجراء عمليات جرد للتراث الثقافي؛ ونُظمت في المغرب حلقات عمل خاصة بالموسيقى والرقص مع تنظيم دورات عملية للحرفيين وأعضاء التعاونيات النسائية العاملين في مجال صنع السلال والخيام التقليدية وإنتاج السميد؛ وجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدريب **٦٠** مصمماً شاباً على استخدام المواد والمهارات التقليدية لإنتاج تجهيزات منزلية ومعدات للإضاءة وكماليات وملابس حديثة الطراز. كما تجدر الإشارة إلى أن أنواعاً من التدريب نُظمت بوجه خاص لصالح أشخاص عاطلين عن العمل. فشاركت، مثلاً، **٢٠** امرأة عاطلة عن العمل في مصر في دورات للتدريب المكثف لمدة ستة أشهر تتعلق بإنتاج مصنوعات حرفية، وكان التدريب المشار إليه أعلاه في الأراضي الفلسطينية المحتلة موجهاً بالدرجة الأولى إلى مصممين عاطلين عن العمل.

وهناك أيضاً أنشطة ركزت **على بناء القدرات في مجالات البرمجة والتخطيط** مع التركيز على الإدارة القائمة على النتائج (في المغرب وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وعلى الرصد والتقييم (في موريتانيا والمغرب وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وعلى إعداد التقارير ومؤشرات التنمية (في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وعلى إعداد المشروعات الثقافية (في المغرب وموريتانيا).

كما بُذلت جهود **من أجل بناء القدرات الوطنية والمحلية الخاصة بإدارة المؤسسات الثقافية**: فجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدريب **٢٥٠** طرفاً من الأطراف المعنية في مجال إدارة مواقع التراث وإدارة الأنشطة، وشارك **٤٥** موظفاً في المجلس الأعلى للآثار المصرية في دورة للتدريب التقني على إدارة الآثار وترميمها، وأتيح تدريب على الشؤون الإدارية والإدارة المالية لصالح **١١** رابطة وتعاونية نسائية في المغرب.

الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني

بغية زيادة فعالية الأنشطة الإنمائية وتعزيز الشعور بامتلاكها لدى المستفيدين منها، تبنت البرامج المشتركة الأربعة **عمليات للتخطيط تراعي الظروف المحلية واعتمدت نهجاً تشاركياً في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها**.

تخطيط يراعي الظروف المحلية

تم أخذ خصائص الواقع المحلي والمعارف المحلية في الحسبان خلال المراحل الرئيسية لتنفيذ البرامج المشتركة وذلك من أجل مواءمة الأنشطة مع الظروف المحلية. فجرى في المغرب، مثلاً، استخدام المعلومات المحلية المتوارثة لتحديد الأنشطة المدرة للدخل في منطقة الواحات الجنوبية، وتم استطلاع الوثائق والمحفوظات المحلية من أجل تصميم البرنامج المشترك. أما في موريتانيا، فقد جرى إشراك الأطراف المعنية المحلية – بما فيهم القادة والخبراء والحرفيون المحليون، والرابطات المحلية وأصحاب دور الضيافة – في العمل في مرحلة تصميم البرنامج المشترك بغية تأمين إدراج الممارسات الثقافية في وثيقة المشروع. وتم في مصر إعداد بيان بالخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لدهشور خلال مرحلة البدء بإقامة المشروع، وأعقب ذلك إعداد خارطة ثقافية للمنطقة المستهدفة. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أعدت مؤشرات ثقافية من أجل أن تعكس السياسات الثقافية الخصائص المحلية.

النهج التشاركي في تصميم الأنشطة وتنفيذها

عملت البرامج المشتركة الأربعة على إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية في تصميم أنشطة هذه المشروعات وتنفيذها. وأوليت عناية خاصة لإشراك السكان المحليين والأطراف المعنية عن طريق نهج للعمل انطلاقاً من القاعدة إلى القمّة، مما أدى إلى **الاعتماد على المواهب والموارد المحلية من أجل منع التهميش في مجال التنمية وضمان تحقيق نتائج مستدامة**. وثمة أمثلة ملحوظة على ذلك في حالة المغرب حيث استُخدمت آليات التخطيط المحلي لإدراج الأولويات التي تعزز التراث الثقافي في الخطط الإنمائية للمجتمع المحلي الخاصة بالبلديات النموذجية الأربع الواقعة في منطقة الواحات الجنوبية؛ وأنشئ في مصر منتدى تنمية الاقتصاد المحلي في دهشور بغية تمكين أفراد المجتمع المحلي – ولا سيما الفئات المهمشة – من المشاركة في صنع القرار.

كما تم إشراك **السلطات المحلية والقادة المحليين** من أجل تأمين فعالية الأنشطة المحلية والاستفادة من المبادرات الموجودة بغية إقامة أشكال مستدامة للتضافر. فأنشئت في المغرب، مثلاً، شراكات هامة مع وكالة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب في المملكة المغربية، وذلك من أجل الاستفادة من الأنشطة و الموارد البشرية القيمة المتوفرة بالمنطقة؛ وجرى في مصر إشراك المكاتب الميدانية التابعة للمجلس الأعلى للآثار في العمل؛ وشارك قادة دينيون في اجتماعات التوعية والتثقيف في موريتانيا؛ كما تم إشراك مجالس أربع قرى وأربع بلديات في وضع التصور الأولي لمراحل المشروع المشترك وفي تنفيذه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واضطلعت **أطراف فاعلة من المجتمع المدني** أيضاً بدور أساسي في مرحلة التنفيذ. ففي مصر، قامت منظمات غير حكومية محلية وإقليمية بتنظيم أنشطة تدريبية وحلقات عمل، وذلك من خلال العمل كجهات تقدم خدمات لتيسير إقامة المشروعات. وتم في موريتانيا إشراك العديد من ممثلي المجتمع المدني – وخصوصاً رابطات الشباب والنساء والحرفيين – إشراكاً وثيقاً في تنظيم أحداث ثقافية. وعلى النحو ذاته، تم في الأراضي الفلسطينية المحتلة إشراك منظمات غير حكومية ومعاهد بحوث وجامعات وجمعيات نسائية ومسارح وشركات ومعاهد وطنية للموسيقى في العمل. وفي المغرب أصبحت التعاونيات والجمعيات شركاء محليين في التنفيذ بالإضافة إلى كونها أطرافاً مستفيدة رئيسية.

وشاركت **مؤسسات ثقافية عامة** مشاركة قوية في البرامج المشتركة الأربعة. وكانت الوزارات المشاركة تستشار خلال مراحل التصميم والشروع في العمل وذلك قبل أن تشارك في حلقات عمل وفي اجتماعات لجنة إدارة المشروع أثناء مرحلة التنفيذ (فتم على سبيل المثال إشراك ١١ وزارة في تنفيذ المشروع المشترك في المغرب، وإشراك ٣٠ موظفاً من موظفي الوزارات في تنفيذ المشروع المشترك في الأراضي الفلسطينية المحتلة). كما اضطلعت وكالات حكومية بأنشطة تنسيقية وتدريبية في كل من مصر والمغرب.

عوامل النجاح

حددت الفرق العاملة بالبرامج المشتركة المنفذة في الدول العربية ثمانية نماذج للنجاح يرد وصف كل منها في الجزء الأخير من هذا المطبوع.

ويظهر **السياق** الذي تم فيه تحقيق نماذج النجاح هذه أن البرامج المشتركة كانت تعمل على تلبية عدة احتياجات عامة تتمثل في ضرورة تشجيع الصناعات الحرفية ودعم مزاولة الأعمال الحرة ذات الصلة بالثقافة (في مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وضرورة تشجيع التراث الثقافي بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية (في المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة)، وضرورة تعزيز قدرات النساء (في مصر والمغرب) وتأمين المساواة بين الجنسين (في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

العملية: استخدمت البرامج المشتركة معايير موحدة لتحديد نماذج النجاح، وهذه المعايير هي:

- **مراعاة البعد الخاص بقضايا الجنسين**: أعطيت الأولوية للأنشطة التي تشرك النساء وتفيدهن، وتعزز قدراتهن من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وتعزز دورهن في التنمية، وتكفل حقوقهن، وتشجع المساواة بين الجنسين.
- **زيادة الوعي و إبراز النتائج** : إبراز نتائج البرامج المشتركة، وزيادة الوعي بشأن إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشأن مراعاة قضايا الجنسين.
- **تعزيز الشعور بامتلاك الأنشطة والاستيعاب**: اعتُمدت آليات تشاركية لإشراك المستفيدين في العمل بغية توفير شعور قوي لديهم بامتلاك الأنشطة المنجزة لصالحهم وتأمين فهم مشترك لدور كل طرف من الأطراف الفاعلة.
- **توثيق التعاون المؤسسي**: وجود تعاون أكبر ومزيد من الاتصال بين مختلف الأطراف المعنية، وقيام شراكات جديدة بين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

أما فيما يتعلق **بالتأثير**، فقد أسشارت البرامج المشتركة إلى الخصائص التالية للنتائج الإيجابية التي تم إحرازها:

- **تعزيز القدرات**: اكتسبت الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم مهارات وموارد جديدة مكّنتها من تقديم خدمات أفضل ومنتجات ثقافية أكثر جودة.
- **خلق فرص لإدرار الدخل وللعمالة**: استُحدثت فرص جديدة للعمالة لصالح الفئات المهمشة، بما يشمل النساء والعاطلين عن العمل، ولصالح المواهب المحلية. وقد أسهمت أنشطة بناء القدرات وتحسين الانتفاع بالأسواق في زيادة المداخيل في قطاع الثقافة.
- **تغيير النظرة إلى الثقافة**: أصبح صانعو القرار والمجتمعات المحلية يدركون الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر في قطاع الثقافة ويفهمون أهمية تثمين وصون التراث الثقافي، مع ما يتضمنه ذلك من تعزيز للمساواة بين الجنسين.

المستفيدون

بلغ مجموع المستفيدين من البرامج المشتركة في الدول العربية ما يقارب ١٨٥،٩٥٢ شخصاً، من ضمنهم ٦٣،٨٧٣ شخصاً مستفيداً بصورة مباشرة، و تمثل النساء ٦٤٪ منهم. وبلغ عدد المستفيدين بصورة غير مباشرة أكثر من ١٢٢،٠٦٩ مستفيداً* كانت النساء تمثلن ٥١٪ منهم. وقد حددت البرامج المشتركة أربع فئات من المستفيدين هي:

- **السكان**: كانت الجماعات المحلية التي تعيش في المناطق التي استهدفتها أنشطة البرامج المشتركة هي الفئة المستفيدة في المقام الأول من الأنشطة المنفذة ، وذلك بالإضافة إلى الشباب عموماً، سواء في المغرب أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا ما يؤكد أهمية نهج العمل التنموي انطلاقاً من القاعدة الى القمّة.
- **القطاع الخاص**: انسجاماً مع الهدف المنشود في تشجيع السياحة الثقافية وتنمية الصناعات الثقافية ودعم المشروعات الثقافية، كانت البرامج المشتركة ذات فائدة كبيرة بالنسبة للقطاع الخاص (الأطراف الفاعلة في مجال الصناعات الثقافية، والحرفيين والفنانين والمبدعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمقاولين الجدد، والمهنيين المستقلين ، والخبراء، والأكاديميين)، وخصوصاً من خلال أنشطة بناء القدرات وخدمات تنمية المشروعات التجارية.
- **تنظيمات المجتمع المدني**: عادت البرامج المشتركة بالنفع بأشكال مختلفة على جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المهنيين والمراكز التدريبية والقادة الدينيين أو قادة المجتمع المحلي، ولا سيما من خلال المهارات والموارد الجديدة التي اكتسبتها هذه الجهات.
- **الإدارات الحكومية**: لقد استفادت الإدارات الحكومية من البرامج المشتركة من خلال زيادة الحوار والتعاون وأنشطة التدعيم المؤسسي؛ وعمّت هذه الفائدة أيضاً السلطات والأطراف الشريكة الإقليمية و المحلية، بما فيها البلديات والمجالس القروية.

التحديات التنفيذية

لقد استخلصت دروس قيمة من التحديات التنفيذية التي تخللت تنفيذ البرامج المشتركة، وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الصعوبات.

التكيف مع الظروف المحلية: أشارت جميع الفرق إلى أهمية تكييف تدخلاتها مع الظروف المحلية وأكدت على ضرورة تخصيص الوقت الكافي عند إعداد المشاريع لدراسة الظروف الاجتماعية والثقافية والمحيط المؤسسي وحاجات قطاع الثقافة واستشارة الأهالي المحليين ورصد التدخلات السالفة والشركاء المتوفرين. . كما أشارت إلى ضرورة استحداث آليات مرنة تتيح للبرامج المشتركة التكيف مع التغيرات التي تطرأ على أرض الواقع خلال عمليات التنفيذ، بدون أن تعيق الأنشطة.

وضع آليات فعالة للتنسيق والاتصال: أشارت فرق البرامج المشتركة أيضاً إلى التعقيدات التي تعتري إقامة آليات فعالة للتنسيق والاتصال وذلك بالنظر إلى كثرة الأطراف الشريكة في التنفيذ. وشددت على ضرورة إيجاد قنوات للاتصال وتحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف تحديداً واضحاً قبل الشروع في العمل. وتشمل الاقتراحات القيام عند البدء بالبرنامج المشترك بإعداد خطة للاتصال بين الشركاء في التنفيذ وتحديد الأدوار والمسؤوليات بصورة واضحة في إطار بيان المهام والصلاحيات الخاص بالبرنامج.

تحسين إجراءات التسيير: أشارت البرامج المشتركة كذلك إلى ضرورة تنسيق الإجراءات إلى أقصى حد ممكن بغية تأمين التجانس والوحدة في صنع القرار وفي تنفيذ الأنشطة، مع ضرورة مراعاة قدرات التأطير المتوفرة. ودعت إلى أن تتولى هيئة محددة اتخاذ القرارات عوضاً عن لجنة.

* باستثناء عدد المستفيدين غير المباشرين من البرنامج المشترك في المغرب (بالنظر إلى عدم توافر المعلومات الخاصة بذلك عند إعداد هذا المطبوع).

التعبئة حول موقع التراث العالمي في دهشور من أجل تنمية المجتمع المحلي

«سيأتي يوم ينظر فيه الناس من مختلف أنحاء العالم إلى مواد من هذا النوع تحمل ملصقة مكتوب عليها "صنع في دهشور"»

أم أحمد، مستفيدة من برنامج التدريب على الصناعات الحرفية في دهشور

© Costanza de Simone

المدة:	نيسان/أبريل ٢٠٠٩ – نيسان/أبريل ٢٠١٣
إجمالي الميزانية:	٣.١ مليون دولار أمريكي
الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للسياحة، منظمة العمل الدولية
الشركاء الوطنيون:	وزارة الثقافة (المجلس الأعلى للآثار) حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ثم وزارة الدولة للآثار اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وزارة السياحة، وزارة البيئة (الوكالة المصرية لشؤون البيئة)، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مركز التحديث الصناعي
المناطق الجغرافية المستهدفة:	دهشور كجزء من موقع التراث العالمي في ممفيس ومقبرتها – منطقة الأهرام من الجيزة إلى دهشور، والقرى الخمس المحيطة بها
الهدف العام:	مكافحة الفقر في منطقة دهشور من خلال تشجيع السياحة الثقافية المستدامة والصناعات الثقافية عن طريق عمليات تشاركية تقوم على شعور المجتمع المحلي بامتلاك الأنشطة وترمي إلى تعزيز الموارد الثقافية والطبيعية لدهشور وحماية هذه الموارد وإدارتها
المستفيدون:	بصورة مباشرة: حوالي ٤ ٩٠٠ شخص من سكان القرى الخمس في منطقة دهشور، تمثل النساء ٣٩٪ منهم ١٧ مؤسسة: ٤ وزارات، وهيئتان من هيئات السلطات الإقليمية/المحلية، و٦ رابطات، و٥ منظمات غير حكومية بصورة غير مباشرة: ٤٠ ٠٠٠ شخص تمثل النساء ٤٦٪ منهم

السكان:
٨١ مليون نسمة
العاصمة:
القاهرة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد:
٦ ٠٠٠ دولار أمريكي (في عام ٢٠١٠)
الممتلكات المدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي:
- **أبو مينا**
- **القاهرة التاريخية**
- **ممفيس ومقبرتها – منطقة الأهرام من الجيزة إلى دهشور**
- **معالم النوبة من أبو سمبل إلى فيلة**
- **طيبة القديمة ومقبرتها**
- **منطقة القديسة كاترين**
- **وادي الحيتان**

العنصر المدرج في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي:
ملحمة السيرة الهلالية
العنوان الإلكتروني للحصول على مزيد من المعلومات:
http://www.un.org.eg/UNInner1.aspx?pageID=71

تقع دهشور جنوب سقارة بمسافة عشرة كيلومترات وجنوب القاهرة بمسافة خمسة وثلاثين كيلومتراً، وهي منطقة أهرام تمتد لمسافة ٣.٥ كيلومترات طولاً وتشكل جزءاً من منطقة ممفيس ومقبرتها – منطقة الأهرام، الممتدة من الجيزة إلى دهشور، التي تعد من مواقع اليونسكو للتراث العالمي. وبغية تطوير الموقع وصونه، قرر كل من المجلس الأعلى للآثار واليونسكو إقامة مشروع يرمي إلى الربط بين العناصر الأربعة الرئيسية للموقع – وهي هضبة الجيزة، وأبو صير، وسقارة، ودهشور – وبدأ الطرفان بصورة مشتركة في إعداد "خطة لإدارة مقبرة ممفيس". وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى تكاثر عدد السياح الذين يزورون منطقة دهشور وبغية عزلها عن تأثيرات التوسع الحضري العشوائي، وإلى تكاثر عدد سكان المنطقة وتزايد البطالة في صفوفهم، تم إعداد البرنامج المشترك وحصره بحدود هذه المنطقة بهدف تشجيع تنمية المجتمع المحلي فيها وتحسين ظروف عيش سكانها.

ويرمي البرنامج المشترك، على وجه الخصوص، إلى الحفاظ على موقع أهرام دهشور و نظامه الإيكولوجي المتمثل في التنوع البيولوجي النباتي والحيواني الاستثنائي في البحيرة الموسمية في المنطقة من خلال تعزيز القدرات اللازمة لتأمين الإدارة المستدامة للموقع والتشجيع على اتباع نهج مسؤول في تنمية السياحة. كما أنه يرمي إلى تنمية المجتمع المحلي واستحداث وظائف جديدة لصالح النساء والشباب بشكل خاص، عن طريق تشجيع السياحة البيئية والريفية، ودعم روح المبادرة في مزاولة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي واستحداث فرص للعمل في مجالات الصناعات الإبداعية

© UNDP Brazil

والحرفية، وعن طريق التوعية بقيمة دهشور بالنسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية، مع العمل بشكل خاص على تشجيع قيام مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم يمتلكها ويديرها سكان محليون.

وفي هذا السياق، طور البرنامج المشترك أنشطة كانت الغاية منها:

- تحسين القدرات لإدارة و صيانة منطقة دهشور
- تعزيز فرص العمل في مجالات الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية، ولا سيما لصالح النساء

أبـرز الأنـشـطـة والإنـجـــازات

١ تعزيز القدرات اللازمة لإدارة منطقة دهشور والحفاظ عليها

- **الدعم المؤسسي:**
  - التقدم في إعداد خطة رئيسية متكاملة للعنصر الخاص بدهشور من ممتلك التراث العالمي، وذلك من خلال وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية السياحية في دهشور – مع مساهمة من الحكومة بمبلغ ٨.٣ مليون دولار أمريكي لتنفيذ الخطة – ووضع مشروعات خطط خاصة بالآثار وبالبيئة (تم إنجاز تقييم إيكولوجي وتحليل لمياه بحيرة دهشور، وأعد ملف قُدم إلى الوكالة المصرية لشؤون البيئة في دهشور بشأن إعلان بحيرة دهشور منطقة محمية على الصعيد الوطني)
  - تقديم تدريب تقني لصالح ٤٥ موظفاً تابعاً للمجلس الأعلى للآثار، في مجال إدارة وصون الممتلكات الأثرية وممتلكات التراث العالمي
- **تحسين الوصول إلى المعلومات الهامة عن دهشور:**
  - إعداد بيان بالخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لمنطقة دهشور
  - إعداد خرائط أثرية وتاريخية لمجمل منطقة دهشور باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
  - إعداد قاعدة بيانات عن آثار دهشور
- تأمين **مشاركة المجتمع المحلي** في إدارة منطقة دهشور وذلك من خلال إقامة وتشغيل منتدى تنمية الاقتصاد المحلي، الذي يتيح للجهات المعنية المحلية وقادة المجتمع المحلي وممثلي الشرائح الاجتماعية المحرومة في دهشور تحديد الأولويات العامة لتنمية دهشور. وقد تم مؤخراً تسجيل منتدى تنمية الاقتصاد المحلي كمنظمة غير حكومية وطنية.

٢ تعزيز فرص العمل في مجالات الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية، ولا سيما لصالح النساء

- **تعزيز إنتاج المصنوعات الحرفية** في ٥ مجالات (صناعة الأثاث من جذوع النخيل، إنتاج السلال، صناعة البسط من سعف النخيل، إنتاج السجاجيد، صناعة الحلي باستخدام الخرز والتطريز) عقب تدريب ٢٧٥ امرأة و٥٥ رجلاً في مجال إنتاج المصنوعات الحرفية التقليدية، مما أدى إلى إنتاج مواد ذات تصاميم جديدة وإلى تحسين الصلات مع الأسواق
- **تقديم دعم مالي وتقني لمشروعات تجارية ثقافية:**
  - توفير إمكانية الانتفاع بشكل مستمر بتمويل للمشروعات التجارية في دهشور من خلال إنشاء مرفق لتقديم القروض الصغيرة المتجددة – وقد تم تقديم قروض صغيرة وخدمات لتنمية ١٧٠ مشروعاً تجارياً ثقافياً من أجل أن يبدأ العمل فيها أو أن تطور نشاطها
  - أصبح ١٠٠ شخص من سكان المنطقة (معظمهم من النساء) يكسبون دخلاً لأول مرة في حياتهم من خلال العمل في المنزل أو لصالح منظمات غير حكومية وذلك نتيجة للانتفاع ببرامج تدريبية كانت ٩ برامج منها تحت شعار "معرفة كل شيء عن مزاولة الأعمال الحرة"، و٥ منها تحت شعار "المضي قدما بالمرأة في مجال الأعمال"
- **تعزيز السياحة المحلية المستدامة :**
  - جرى تدريب ما يربو على ٣ ٢٤٣ شخصاً من السكان المحليين على خدمة الزبائن، وتعلّم اللغة الإنجليزية، وإقامة المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال السياحة
  - تمت توعية ما يقارب ٣٦٠ شخصاً من أفراد المجتمع المحلي بشأن أهمية القيمة السياحية للمنطقة

أبـــرز جـــوانب الإســـهـــام في تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة لـلألـفـيـة

الهدف الإنمائي للألفية رقم ١

* تحقيق نمو اقتصادي في المجتمعات القروية عن طريق أنشطة محددة لخلق العمالة في مجالات غير زراعية تتعلق بالسياحة والصناعات الثقافية وإنتاج المصنوعات الحرفية، وذلك على أثر أنشطة تدريبية تراعي متطلبات السوق المحلية، وتقديم خدمات لتيسير إقامة المشروعات، وتوفير تمويلات صغيرة.
* تنظيم ١٤ حلقة تدريبيّة لبناء قدرات ما يزيد على ٣٠٠ شخص من سكان القرى الخمس المحيطة بمنطقة دهشور، أسهمت في تشجيع ثقافة القيام بمشروعات للعمل الحر تستفيد من الإمكانات الإنمائية للمنطقة.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣

* تعزيز قدرات ١٩٠٠ امرأة عن طريق أنشطة لبناء القدرات على سبيل الأولوية وتقديم دعم مالي كي يبدأن مشروعاتهن التجارية، ويشاركن بشكل قوي في منتدى تنمية الاقتصاد المحلي حيث يمثلن أكثر من ٣٠٪ من أفراد المجتمع المحلي

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧

* دعم وتشجيع السياحة المراعية للبيئة في منطقة دهشور عن طريق إعداد خطة لإدارة البيئة فيها، والشروع في عملية بحيرة دهشور المزمع إعلانها منطقة محمية على الصعيد الوطني. وثمة أيضاً رأي يدعو إلى التوصية بإدراج بحيرة دهشور وبستان النخيل في المنطقة العازلة المحيطة بممتلك التراث العالمي وفي برنامج اليونسكو المعني بالإنسان والمحيط الحيوي.
* معالجة تدهور البيئة في المنطقة عن طريق تدريب ٢٢٠ شخصاً من سكانها في مجال الأساليب المراعية للبيئة في إنتاج المصنوعات الحرفية باستخدام مواد خام، وبالتحديد جريد و سعف النخيل والقصب.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

* تشجيع المجتمع المحلي على الاشتراك في تنفيذ الأنشطة الإنمائية، وذلك من خلال إقامة منتدى تنمية الاقتصاد المحلي في دهشور.
* إقامة قنوات مختلفة للاتصال بغية استحداث شبكات للعمل الاجتماعي المنظّم وتعزيز إسهام الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (إنشاء صفحة على برنامج فيسبوك، واستخدام برنامج يوتيوب، وإصدار نشرات إعلامية للبرنامج المشترك، وإقامة شراكة مع إذاعة "نجوم"، وإصدار ٤٠٠٠ مطبوع عن البرنامج المشترك باللغتين الإنجليزية والعربية، وغير ذلك).

الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني

بالنظر إلى تركيز البرنامج المشترك على تنمية المجتمع المحلي في منطقة دهشور، نُفذت على الصعيد المحلي أنشطة تشاركية إلى حد بعيد بغية تعزيز الشعور بامتلاك البرنامج من طرف **المجتمع المحلي** وذلك من خلال **نهج العمل** انطلقًا من القاعدة إلى القمّة.

وقد شارك **أهالي دهشور** منذ البداية مشاركة فعلية في تنفيذ البرنامج المشترك وذلك من خلال المشاركة في إعداد بيان بالخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للمنطقة. وزيادة على ذلك فإن المشاركة تواصلت بشكل ملحوظ طوال فترة التنفيذ عبر إنشاء وتفعيل منتدى تنمية الاقتصاد المحلي. و بذلك توفرت للأطراف المعنية المحلية وقادة المجتمع المحلي وممثلي الفئات المحرومة منظومة للمشاركة بصورة نشيطة في إدارة وتنسيق الأنشطة، وهو ما عزز الشعور بامتلاك البرنامج المشترك لدى المجتمع المحلي، ورفع من مستوى المسؤولية المتبادلة لدى جميع الأطراف المعنية. كما أسهم اعتماد منهجيات تشاركية في تعزيز هذا الشعور بالإمتلاك، حيث جرى على سبيل المثال، تنظيم ورشات تفاعلية لتدريب سكان محليين حول إنتاج المصنوعات الحرفية، كما تم إنتاج تصاميم جديدة لبعض المنتجات بناءً على توصيات المتدربين.

وتعاونت **٦ مؤسسات ثقافية حكومية** تتمثل في ٤ وزارات ووكالتين وطنيتين تعاوناً وثيقاً مع ٥ وكالات تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة البرنامج المشترك. وتعزز الشعور لدى **الجانب الحكومي بامتلاك البرنامج** وذلك من خلال المشاركة النشطة للوزارات (وزارات السياحة والثقافة والبيئة) في إعداد خطط للتدبير الإستراتيجي لإثراء الرئيسية الإطار لمنطقة دهشور. ويعد قرار الحكومة بتخصيص ٨.٣ مليون دولار أمريكي لتنفيذ خطة التنمية السياحية في دهشور التي أعدها البرنامج المشترك دليلاً ساطعاً على مدى شعور الحكومة بامتلاكها للبرنامج. كما تأكد هذا الشعور بامتلاك البرنامج لدى الوكالتين الوطنيتين المشاركتين، وهما الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومركز التحديث الصناعي، من خلال دورهما المركزي في تنسيق أنشطة التدريب التقني.

وتم إشراك **٥ منظمات غير حكومية** تعنى بالتنمية الأهلية، إشراكاً قوياً في تنفيذ عمليات التكوين وحلقات العمل، مما يدل على أن البرنامج المشترك عزز نهج العمل انطلاقًا من القاعدة إلى القمّة بالتوازي مع النهج المعاكس (من أعلى إلى أسفل) الناجم عن تعاون البرنامج المشترك مع المؤسسات الوطنية. واتسمت مشاركة **المنظمات غير الحكومية المحلية** بأنها كانت مجدية للغاية بالنظر إلى قدرتها على نشر المعارف في صفوف أفراد المجتمع المحلي وإلى إمكانية مساعدتها للسلطات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات في المستقبل.

التحليل الشبكي
المستفيدون من البرنامج المشترك:

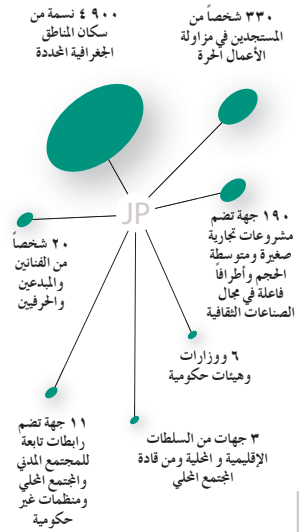

يتناسب حجم كل عقدة شبكية مع عدد الأطراف الفاعلة المشاركة في البرنامج المشترك

الاستدامة

ثمة مؤشرات مختلفة تشير إلى استدامة البرنامج المشترك. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الخطط الاستراتيجية التي يتم إعدادها في إطار البرنامج المشترك من أجل صون وحماية منطقة دهشور كعنصر من ممتلكات التراث العالمي و التي سوف تُدرَج في خطة إدارة مُفيس و مقبرتها، **مما يكفل استمرار الحكومة في الاستثمار في حماية الأهرام الشهيرة والنظام الإيكولوجي في دهشور**. وقد خصصت الحكومة بالفعل مبلغ ٨.٣ مليون دولار أمريكي لتنفيذ خطة التنمية السياحية في دهشور، التي أعدت حديثاً. كما تم تسجيل منتدى تنمية الاقتصاد المحلي بوصفه منظمة غير حكومية وسوف يواصل نشاطه بعد انتهاء البرنامج المشترك وذلك إلى جانب صندوق القروض الصغيرة المتجددة الذي أنشئ حديثاً، مما يكفل **استمرار النشاط الاجتماعي المنظَّم على صعيد المجتمع المحلي واستدامة انتفاع مزاولي الأعمال الحرة والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم بإمكانيات التمويل على المستوى المحلي**. علاوة على ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية مستعدة **لمواصلة تدريب مجموعات أخرى، وهو ما يكفل استمرار بناء القدرات على المستوى المحلي**.

المستفيدون

لقد شملت فوائد البرنامج المشترك مجمل أهالي دهشور، إذ بلغ عدد المستفيدين منه بصورة مباشرة ٤ ٩٠٠ شخصاً بينما بلغ عدد المستفيدين منه بصورة غير مباشرة ٤٠ ٠٠٠ نسمة من سكان القرى الخمس المحيطة بالمنطقة.

وانسجاماً مع الهدف المتمثل في تشجيع الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، استفاد القطاع الخاص إلى حد كبير من أنشطة البرنامج المشترك. وقد أنشئت وحدة صغيرة تتألف من سبعة عاملين محليين لتوفير خدمات من أجل تنمية المشروعات التجارية وتقديم قروض صغيرة ل للأهالي، استفاد منها ٢٠ نوعا من أنواع الصناعات الثقافية و ٢٠ حرفياً، كما أدى ذلك إلى تعزيز قدرات ١٧٠ مشروعاً من المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم كان يُزمع استحداثها أو تطويرها. بالإضافة إلى ذلك شارك ٣٣٠ شخصاً من المستجدين في مزاولة الأعمال الحرة في حلقات عمل وبرامج تدريبية موجهة نحو مراعاة متطلبات السوق في مجال المصنوعات الحرفية. وأوليت عناية خاصة لمساندة نساء المنطقة اللواتي يمثلن ٤٥٪ من مجموع المستفيدين، وشمل ذلك تنظيم أنشطة محددة لتعزيز قدرات النساء في مجال منتجات الصناعات الحرفية وفي مزاولة الأعمال الحرة. فجرى مثلاً تنظيم ٥ برامج تدريبية تحت شعار "المضي قدما بالمرأة في مجال الأعمال" لما يزيد على ١٠٠ امرأة من أجل تشجيع النساء الفقيرات على إقامة مشروعات تجارية ومساعدتهن في البدء بتشغيل مشروعات تجارية صغيرة أو تطويرها وذلك من خلال تزويدهن بمهارات أساسية خاصة بمزاولة الأعمال الحرة. وقد أصبحت النساء ينتجن ويبيعن مصنوعات حرفية جيدة النوعية وتشاركن في مشروعات تجارية ثقافية ويحصلن على دخل لأول مرة في حياتهن. كما استفادت السلطات الحكومية والمحلية من البرنامج المشترك أيضاً، ولا سيما وزارة الثقافة (المجلس الأعلى للآثار)، ووزارة السياحة، ووزارة البيئة (الوكالة المصرية لشؤون البيئة)، والمكاتب الميدانية لهذه الوزارات، وذلك من خلال أنشطة بناء القدرات (إذ جرى، مثلاً، تدريب ٤٥ موظفاً في المجلس الأعلى للآثار المصرية على إدارة وحماية الآثار وممتلكات التراث العالمي)، ومن خلال تقديم الدعم لخطط تنمية الثقافة والسياحة وإدارة البيئة في منطقة دهشور ضمن إطار الإعداد الجاري لخطة إدارة مقبرة ممفيس.

التحديات التنفيذية

لقد نشأ عن البرنامج المشترك قدر كبير من الابتكار والمعارف فيما يتعلق بدور الثقافة في تنمية مصر. وقد استُخلصت دروس عديدة من التجربة الفريدة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواء بشأن موضوع "الثقافة والتنمية" أو بشأن الطرائق العملية في سبيل إصلاح الأمم المتحدة. وتتعلق هذه الدروس التي حددها الفريق المعني بالبرنامج المشترك في مصر، بالعمليات (التنفيذية والميدانية والمالية) وبالجوانب التقنية للبرنامج المشترك، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

تأمين مشاركة المجتمع المحلي: من الضروري أن يتم خلال مرحلة التصميم تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد والجهود للتشاور مع الأهالي المستهدفين بغية ضمان مراعاة الاحتياجات والأولويات المحلية وتحفيز الاهتمام بالمشروع و الشعور بامتلاكه.

التنفيذ المشترك يتيح التعاون الفعال والمستدام: على الرغم من أن البرمجة المشتركة قد تسبب صعوبة في التنفيذ بالنظر إلى العدد الكبير للمتدخلين الذين يعمل كل منهم وفق قواعده وإجراءاته الخاصة، فإنها تمثل آلية فعالة لتطوير التعاون واستحداث قنوات متنوعة للاتصال بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين. وتتسم البرمجة المشتركة، من خلال تمكينها أطرافًا فاعلة مختلفة من العمل معاً وفقاً لمجالات اختصاص كل منها، بأنها تيسر تبادل الخبرات والتجارب بصورة متواصلة، وتحد من جوانب الازدواجية والتداخل غير المرغوب فيها في العمل، وهو ما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد ويتيح في ذات الوقت فرصاً لمواصلة التعاون بما يتجاوز حدود البرنامج المشترك.

استدامة البرنامج: إن الأنشطة الناجحة تجتذب أموالاً ومهتمين جدد مما يزيد من الشعور بامتلاك البرنامج ويشجع تضافر الجهود مع المشروعات الموجودة الأخرى. ففي حالة هذا البرنامج المشترك، قررت الحكومة المصرية تخصيص ٨.٣ مليون دولار أمريكي للبرنامج من أجل الاستفادة من نتائجه الواعدة بعد أن لاحظت النجاح الذي تحقق على أرض الواقع.

قصص النجاح

حدد فريق البرنامج المشترك نموذجين لقصص النجاح يمكن الاطلاع على تفاصيلهما في نهاية هذا المطبوع ويتعلقان بما يلي:

- **الثقافة والتنمية**: تشجيع صناعات إبداعية تراعي البيئة
- **الثقافة وإقامة المشروعات التجارية**: إنشاء مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم والتوسع فيها

التراث والتقاليد والإبداع في خدمة التنمية المستدامة في موريتانيا

«إن البلد يمتلك تراثاً طبيعياً وثقافياً ثرياً لا يُستفاد منه بالقدر الكافي، وهو ما يمثل قصوراً كبيراً في العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر» وثيقة المشروع

© UNESCO/Baouba Ould Mohamed-Naffe مصنوعات حرفية من كيفة

المدة:	شباط/فبراير ٢٠٠٩ – شباط/فبراير ٢٠١٣
إجمالي الميزانية:	٧.٥ مليون دولار أمريكي
الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة:	الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة: اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان
الشركاء الوطنيون:	وزارة الثقافة والشباب والرياضة، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة، وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، الاتحاد الوطني للسياحة، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والتجارة
المناطق الجغرافية المستهدفة:	ثلاث مناطق: نواكشوط (بصورة رئيسية)، وأدرار، والعَصّابة
الهدف العام:	الإسهام في مكافحة الفقر من خلال تعزيز وتطوير التراث الثقافي من أجل خلق سياحة مستدامة جذابة تعبر عن هوية موريتانيا، وتقوم على عرض ثقافي متنوع وتشكل مصدرا للأنشطة المدرة للدخل لصالح الفئات الأكثر حرمانا.
المستفيدون:	بصورة مباشرة: ٢ ٥٧١ شخصاً تمثل النساء ٨٦٪ منهم بصورة غير مباشرة: ٥ ١١٥ شخصاً تمثل النساء ٦٠٪ منهم

منذ التحول الديمقراطي (٢٠٠٥–٢٠٠٧)، أكدت الحكومة رغبتها في تطوير وتعزيز التراث الثقافي من خلال إعطاء الأولوية للتنمية الثقافية على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧–٢٠١٢، وفي الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، اللذين تم اعتمادهما في عام ٢٠٠٧.

وفي هذا السياق، أنشئ البرنامج المشترك من أجل مساعدة الحكومة في جعل الثقافة محركاً للتنمية بغية الاضطلاع بصورة فعالة بمكافحة الفقر المدقع الذي يعاني منه الشباب والنساء وبعض الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش المجتمع (الحرفيون والحكواتية المطربون وأحفاد العبيد السابقين).

ويسعى الشق الأول من المشروع المشترك إلى تنمية وتنويع المضامين الثقافية والسياحية الخاصة بالبلد بغية استحداث فرص للعمالة وإدرار الدخل لصالح الفئات الأشد حرماناً، ولاسيما للنساء والشباب، وذلك من خلال أنشطة للتدريب وتحديث أساليب وأدوات العمل، وإقامة بنى تنظيمية، وتحسين قنوات تسويق المنتجات الثقافية والسياحية. ويرمي الشق الثاني من البرنامج المشترك إلى تكوين بيئة مؤسسية تتيح صون التراث وإدارته وتطويره، بوصفه عنصراً لتعزيز التلاحم الاجتماعي وموردا حقيقياً يمكن استخدامه لتحقيق التنمية المنشودة للسياحة الثقافية.

السكان:
٣.٥ مليون نسمة
العاصمة:
نواكشوط
الناتج المحلي الإجمالي للفرد:
٢٠٠٠ دولار أمريكي (في عام ٢٠١٠)
بإجراء المدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي:
- **المتنزه الوطني لحوض آرغين**
- **قصور وادان وشنقيطي وتشيت و والاتا القديمة**

العنصر المدرج في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي:
ملحمة "اتهيدين" البيضانية
العنوان الإلكتروني للحصول على مزيد من المعلومات:
www.unesco.org/new/mdgf

© UNDP Brazil

وفي هذا السياق، أعد البرنامج المشترك أنشطة من أجل:

- تنمية وإثراء العرض الثقافي والسياحي
- تعزيز القدرات اللازمة لإدارة التراث الثقافي وصونه والنهوض به

أبرز الأنشطة والإنجازات

١ تطوير وإثراء العرض الثقافي والسياحي

- **تقديم دعم تقني ومالي** لمشروعات ثقافية وسياحية:
  - تقديم الدعم لإنتاج وتسويق مصنوعات حرفية تفي بمعايير تكفل جودتها، وخصوصاً مصنوعات الحلي والمنسوجات واللوحات الفنية – تدريب ٢٢ مسؤولاً إدارياً وحرفياً (من ضمنهم ٩ نساء) في مجال الدعاية للمصنوعات الحرفية عن طريق الإنترنت
  - توفير تدريب في مجال السياحة الثقافية (استقبال الزوار والإدارة والنظافة واللغات الأجنبية) لصالح ما يزيد على ٢٣٠ شخصاً من العاملين في مجالي الصناعات الحرفية والسياحة
  - تيسير تقديم قروض صغيرة لصالح ١٧٨ شخصاً من الحرفيين ومنظمي الرحلات السياحية (من ضمنهم ١٢٠ امرأة) العاملين في أدرار والعَصّابة ونواكشوط وفي حوض آرغين على وجه الخصوص
- **تنظيم ١٥ نشاطاً ثقافياً** تشجع السياحة المحلية وتعزز التلاحم الاجتماعي:
  - ٣ مهرجانات (حول التنوع الثقافي والموسيقى التقليدية والمديح وأيام وطنية مواضيعية (مثلاً، الأزياء التقليدية، وفن الطبخ)، وأسابيع مشتركة بين الثقافات، ومعارض تجارية، ومعارض للمصنوعات الحرفية
  - منتجات مشتقة تدر الدخل (ولا سيما ١٠٠٠ قرص فيديو رقمي، و١٥٠٠ ملصق عن المصنوعات الحرفية)
- **أقيمت ٣٠ شراكة بين القطاعين العام والخاص** تضم وزارات واتحادات مهنية وخبراء في البحوث ورابطات ووكالة تعزيز شبكة المصارف الشعبية للإقراض والتوفير، وذلك لتيسير تقديم قروض صغيرة وتنظيم المهرجانات المشار إليها آنفاً
- **إعداد أدوات استراتيجية** لتعزيز تسويق المنتجات الثقافية والسياحية، مع التركيز بوجه خاص على مراعاة قضايا الجنسين:
  - تكوين قاعدة بيانات تراعي قضايا الجنسين وتتعلق بإنتاج واستهلاك السلع والخدمات الثقافية
  - إجراء دراسة لتحديد المنتجات الحرفية الرئيسية ووضع علامات تجارية لها
  - إجراء ١٥ دراسة تشدد على الثقافة و المساواة بين الجنسين
- **تقديم دعم لإنشاء** وتشغيل مراكز للإعلام السياحي بغية استقبال الزوار وإرشادهم وإعلامهم في نواكشوط وفي مواقع التراث العالمي في شنقيط وحوض آرغين

٢ تعزيز القدرات الخاصة بإدارة التراث الثقافي وصونه وتعزيزه

- **التعزيز المؤسسي** لمديرية التراث الثقافي (في وزارة الثقافة) من خلال إعداد منهجية للجرد وتوفير التدريب الخاص بذلك لصالح ٢٠ موظفاً، وتوفير معلومات تكنولوجية ومعدات تسجيل
- **توفير تدريب** على البرمجة والإشراف على المشروعات والتقييم لصالح ٢٠ إدارياً تقريباً، بمن فيهم ٥ نساء، يعملون لوزارتي الثقافة والسياحة ومكاتبهما الواقعة في المناطق التي تنفذ فيها أنشطة البرنامج المشترك
- **إجراء دراسة لتحديد الإمكانات الثقافية للمحاضر** (المدارس التقليدية) في المناطق الثلاث التي تنفذ فيها أنشطة البرنامج المشترك (وخصوصاً من أجل تعزيز وحماية خزائن المخطوطات القديمة الموجودة فيها) وإعداد وثائق مشروعات عن إنتاج وتسويق المنتجات الثقافية التي تصدر عن ثلاث محاضر

أبرز جوانب الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الإنمائي للألفية رقم ١

* استُحدثت أنشطة مدرة للدخل في مجالي الصناعات الحرفية والسياحة الثقافية، وذلك من خلال مساندة إنتاج وتسويق مصنوعات حرفية، وتوفير دورات تدريبية وإتاحة إمكانية تقديم قروض صغيرة لصالح ١٧٨ مستفيداً، ومن خلال تعزيز القدرات الخاصة بالسياحة الثقافية
* تزايد النشاط التجاري في المدن التي تستضيف أحداثاً ثقافية، وذلك نتيجة تدفق السياح في الداخل
* نشوء فرص جديدة للعمالة مرتبطة بتنظيم مسابقات تلفزيونية بالاستناد إلى المهرجانات الثقافية التي تُنظَّم في إطار البرنامج المشترك
* زيادة مشاركة الجماعات المهمشة في المبادرات الإنمائية المحلية من خلال تنظيم ١٥ حدثاً ثقافياً

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣

* تعزيز قدرات النساء عن طريق استحداث أنشطة مدرّة للدخل في مجالات السياحة الثقافية والمصنوعات الحرفية والفنون المرئية، وذلك نتيجة لإنشاء نزلين يديرهما فريقان مختلطان وتقديم دعم إلى ١٠ تعاونيات للحرفيات
* تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تكوين قاعدة بيانات تراعي قضايا الجنسين وتتعلق بإنتاج واستهلاك السلع والخدمات الثقافية وإعداد ٢٥ دراسة تركز على الثقافة و المساواة بين الجنسين

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

* إقامة ٣٠ شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تيسير تقديم قروض صغيرة وتنظيم مهرجانات ثقافية، مما عزز التعاون بين الجهات المعنية الثقافية من القطاع الخاص والجهات المؤسسية المعنية بالثقافة

الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني

يبين **التحليل الشبكي** مشاركة جميع الأطراف المعنية في كل مرحلة من مراحل البرنامج المشترك من أجل تأمين الشعور الوطني بامتلاك الأنشطة التي يجري تنفيذها.

وقد أسهمت **الوزارات** المعنية، وخصوصاً وزارة الثقافة والشباب والرياضة، ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة، ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، في تطوير وإثراء العرض الثقافي والسياحي في البلد، وذلك بالتعاون الوثيق مع ٣ وكالات شريكة تابعة للأمم المتحدة ومع **القطاع الخاص** (من العاملين في الصناعة التقليدية والسياحة).

وأدت المشاركة التامة لمجموعة من الفاعلين من القطاع الخاص في هذه المبادرات، ولا سيما الاتحاد الوطني للسياحة، والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وعدة أطراف خبيرة في مجال البحوث، إلى دعم التنمية الفعلية لقطاعي السياحة والصناعات الحرفية اللذين يتكونان إلى حد بعيد من مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم، من ناحية، وإلى الربط بين شبكات خاصة قائمة متنوعة من أجل تأمين أقصى تأثير ممكن للبرنامج المشترك، من ناحية أخرى.

ومما يدل دلالة واضحة على الشعور بامتلاك الأنشطة على الصعيد الوطني القرار الذي اتخذته وزارة الثقافة بالحفاظ على مهرجان التنوع الثقافي في نواكشوط واستحداث برنامجين تلفزيونيين يستندان إلى المهرجانات الثقافية التي تنظم في إطار البرنامج المشترك، وكذلك إعلان الحكومة عن اعتزامها الحفاظ على إمكانية تقديم قروض صغيرة وذلك باستخدام أموالها الخاصة وإجراء استثمارات خاصة لدعم مزيد من الأنشطة الثقافية والسياحية.

وأفضت مشاركة **مجموعات عديدة من الحرفيين وجمعيات الشباب والجمعيات الثقافية والتعاونيات النسائية** في تنظيم الأحداث الثقافية (المهرجانات، والأيام المواضيعية، والمعارض التجارية، وغير ذلك) إلى التشجيع على تنمية سياحة وطنية جذابة ومتنوعة، وتمكين فنانين وشباب من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لتنظيم التظاهرات الخاصة بهم، مما يدل بشكل جلي على **شعور المجتمع المدني بامتلاك البرنامج المشترك**.

وتجدر الإشارة الى أن هناك مؤشرات أخرى تدل أيضاً على توافر الشعور بامتلاك البرنامج المشترك في كل مرحلة من مراحله.

فأولاً، جرى وضع المعارف المحلية في الحسبان عند تصميم البرنامج وذلك من خلال إشراك **خبراء وقادة محليين**، وأجريت ١٦ دراسة بالاستناد إلى عملية تشاركية إلى حد بعيد شملت مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية (جمعيات وتعاونيات ومحاضر وقادة وأصحاب دور الضيافة وحرفيون ومنتخبون محليونً، وغيرهم) بغية تحليل أوضاع قطاع الثقافة وتحديد الشركاء ومواقع تنفيذ البرنامج.

ثم جرى خلال مرحلة الإعداد تشجيع **السلطات الإدارية والمنتخبين والقادة المحليين** على الشعور بامتلاك الأنشطة عن طريق مشاركتهم في حلقات العمل والتوعية وتقديم الشروح حول البرنامج المشترك.

وجرى في الختام وأثناء مرحلة التنفيذ، تعزيز الشعور بامتلاك البرنامج المشترك على الصعيد الوطني وذلك من خلال تنظيم حملات دعائية كبرى قبل وأثناء أحداث ثقافية ومن خلال التشاور على نحو مكثف مع المستفيدين من كل نشاط بغية مراعاة آراءهم التقنية وتحديد دور كل طرف من الأطراف المساهمة.

التحليل الشبكي
الجهات المعنية التي شاركت في مراحل إعداد وتنفيذ البرنامج المشترك:

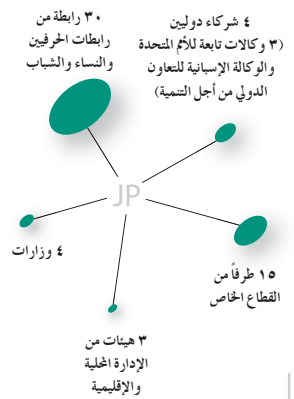

يتناسب حجم كل عقدة شبكية مع عدد الأطراف الفاعلة المشاركة في البرنامج المشترك

الاستدامة

لقد استُحدثت عدة آليات لتأمين استدامة أنشطة البرنامج المشترك ونتائجه. فمن المزمع، أولاً، الاستمرار في تقديم القروض الصغيرة التي استُحدثت في إطار البرنامج المشترك، وأن تتولى وكالة تشجيع شبكة المصارف الشعبية للإقراض والتوفير إتاحة هذه الإمكانية وذلك **باستخدام أموال من الحكومة والقطاع الخاص**. وثانياً، التزمت وزارة الثقافة ضمان استدامة مهرجان التنوع الثقافي، وقررت رابطة تعزيز لغة وثقافة السونينكية أن تنظم مهرجاناً إقليمياً عن ثقافة السونينكية يجمع السونينكي في موريتانيا ومالي والسنغال. إضافة إلى ذلك، فإن عملية إنشاء **٣٠ شراكة بين القطاعين العام والخاص** تضم وزارات واتحادات وأطرافاً استشارية في مجال البحوث وعدد من الرابطات ووكالة تشجيع شبكة المصارف الشعبية للإقراض والادخار، بغية توفير إمكانية تقديم القروض وتنظيم المهرجانات الثقافية، ستفضي إلى تعزيز استدامة هذين الإنجازين من إنجازات البرنامج المشترك. وختاماً، فإن بذل المزيد من الجهود من أجل التعريف على نحو أفضل بمزايا البرنامج المشترك عن طريق تشكيلة متنوعة من وسائل الإعلام (التلفزيون والإذاعة والصحف والملصقات واللوحات الإعلانية والنشرات واللافتات وغير ذلك) يسهم في تحقيق استراتيجية تأمين استدامة البرنامج المشترك.

المستفيدون

بلغ عدد المستفيدين بصورة مباشرة من البرنامج المشترك ٢ ٥٧١ شخصاً، معظمهم من سكان المناطق المستهدفة الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أن النساء يمثلن أول فئة من المستفيدين من البرنامج المشترك حيث يشكلن ٨٦٪ من المستفيدين المباشرين، وقد استفدن بشكل كبير من الأحداث الثقافية التي نُظمت وذلك بفضل الدور الرئيسي الذي عُهد به إلى التعاونيات النسائية، ومجموعات الحرفيين وجمعيات الفنانين – التي تشكل أطراً تتمتع فيها النساء بتمثيل قوي – في تنظيم هذه الأحداث. ويبين هذا الأمر التركيز الخاص للبرنامج المشترك على تطوير أوضاع النساء وتعزيز قدراتهن سعياً إلى تحقيق الهدفين الإنمائيين ١ و٣ للألفية.

وعلاوة على ذلك، بلغ عدد المستفيدين بصورة غير مباشرة من الأنشطة التي نُفذت في إطار البرنامج المشترك ١١٥ ٥ شخصاً تمثل النساء ٦٠٪ منهم. ومعظم هؤلاء المستفيدين هم من سكان المناطق التي تُنفذ فيها أنشطة البرنامج المشترك، وخصوصاً من سكان المدن التي نُظمت فيها أحداث ثقافية. وكان مهرجان التنوع الثقافي الذي نُظم في نواكشوط فرصة لجميع فئات المجتمع كي تعبر عن خصائصها الثقافية، وهو ما ساعد في تعزيز التلاحم الاجتماعي من خلال زيادة الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات. وفي الوقت ذاته، أتاح مهرجان المديح في أتار ومهرجان الموسيقى التقليدية في كيفّة إبراز قيمة المهارات القديمة التي كان يستخدمها العبيد والحكواتية. وقد اجتذبت هذه الأحداث جمهوراً غفيراً على الصعيد الوطني مما أتاح مصدراً إضافياً للدخل لصالح الأطراف المعنية وموفري الخدمات والمدن المضيفة.

التحديات التنفيذية

لقد نتج عن البرنامج المشترك قدر كبير من الابتكار والمعارف فيما يتعلق بدور الثقافة في تنمية موريتانيا. وقد أشار الفريق المعني بالبرنامج المشترك في موريتانيا، على وجه الخصوص، إلى عدة استنتاجات تنفيذية أبلغ عنها بشأن تصميم البرنامج المشترك وتنفيذه، تتمثل فيما يلي:

- **التخطيط للعمل في مجالات و أهداف تتسم بالواقعية؛**
- **تحديد الآليات الإدارية ومهام ومسؤوليات كل طرف من الأطراف المعنية؛**
- **تجميع مراكز صنع القرار وتأمين التجانس بين العمليات الإجرائية إن أمكن.**

قصص النجاح

حدد الفريق المعني بالبرنامج المشترك نموذج النجاح المذكور أدناه والذي يمكن الاطلاع على تفاصيله في نهاية هذا المطبوع:

التقافة والتلاحم الاجتماعي:
مهرجان التنوع الثقافي (في نواكشوط) ومهرجان المديح (في أتار) ومهرجان الموسيقى التقليدية (في كيفة)

التراث الثقافي والصناعات الإبداعية كوسيلة لتحقيق التنمية في المغرب

«لقد أسهمنا من خلال تعاونينا [لنسج الخيام الصحراوية] إسهاماً كبيراً في إحياء المهارات الحسّانية التقليدية في هذا المجال. فبفضل هذا العمل، تحصل النساء على إيراد يومي أو شهري يفي باحتياجاتهن ويتيح لهن ظروف عيش أفضل» **حليمة برديد، رئيسة تعاونية «قافلة تيغمرت»**

© MDG-F JP Morocco نسج الخيام الصحراوية في أسرير، بكلميم

المدة:	آب/أغسطس ٢٠٠٨ – آب/أغسطس ٢٠١٢
إجمالي الميزانية:	٥ ملايين دولار أمريكي
الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة:	الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
الشركاء الوطنيون:	٢١ مؤسسة وطنية بما في ذلك ما يلي: * ١١ وزارة: وزارة الثقافة، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وزارة الاتصال، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وزارة الطاقة والمعادن، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. * وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة المغربية (برنامج التنمية المستدامة لأقاليم الجنوب)
المناطق الجغرافية المستهدفة:	٥ مناطق هي المنطقة الشرقية و تازة – الحسيمة – تاونات و سوس – ماسّة – درعة و كلميم – سمارة، بالإضافة إلى منطقة الواحات الجنوبية
الهدف العام:	تعزيز إمكانات النمو الفردي والجماعي ذات الصلة بتثمين التراث الثقافي وتدعيم دور التراث الثقافي والصناعات الإبداعية في سياسات واستراتيجيات التنمية البشرية
المستفيدون:	بصورة مباشرة: ٤ ٦١٤ شخصاً، تمثل النساء ٧٧٪ منهم

السكان:
٣٢ مليون نسمة
العاصمة:
الرباط
الناتج المحلي الإجمالي للفرد:
٤ ٦٠٠ دولار أمريكي (في عام ٢٠١٠)
المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو:
- **مدينة فاس التاريخية**
- **مدينة مراكش التاريخية**
- **قصر آيت بن حدّو**
- **مدينة مكناس التاريخية**
- **مدينة تطوان التاريخية (تيطاوين، سابقاً)**
- **موقع وليلي الأثري**
- * **مدينة الصويرة التاريخية (موغادور، سابقاً)**
- **مدينة مازاغان البرتغالية (الجديدة)**
- **الرباط، العاصمة الحديثة والمدينة التاريخية: تراث مشترك**

العناصر المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي:
- **الحمية المتوسطية (عنصر مشترك مع إسبانيا واليونان وإيطاليا)**
- **تربية الصقور، تراث إنساني حي** (عنصر مشترك مع إسبانيا والإمارات العربية المتحدة وبلجيكا والجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وقطر ومنغوليا)
- **مجال جامع الفناء الثقافي**
- **موسم طان طان**

تُعد حماية وتثمين التراث الثقافي المغربي، الذي يتعرض للخطر من جراء التغيرات السريعة في أساليب عيش الناس، أحد محاور العمل الرئيسية لوزارة الثقافة، وذلك وفقاً للأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧–٢٠١١.

وقد حددت الوزارة، في هذا السياق، مواطن ضعف عديدة، ولا سيما عدم وجود استراتيجية وطنية بشأن التراث وعدم وجود تعريف توافقي لمكوناته. وأقيم البرنامج المشترك من أجل مساندة الحكومة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه.

ويسعى البرنامج المشترك في المقام الأول إلى توعية السكان والعاملين في المجال الاقتصادي والمعنيين برسم السياسات بأهمية القيمة الاجتماعية و الاقتصادية للتراث الثقافي، وذلك من خلال التشديد على الطبيعة المتغيرة و الشاملة لهذا التراث، وبالتالي بأهمية الدور الرئيسي الذي تضطلع به النساء والشباب في نقل المهارات إلى الآخرين. وعليه، فإن أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج المشترك يتمثل في تعميم مراعاة قضايا النوع في إدارة التراث وتطويره. ولذلك، فإن البرنامج يرمي إلى تعزيز دور النساء في القطاعات الثقافية الفرعية، وهي قطاعات تتمتع فيها النساء بتمثيل قوي (المصنوعات الحرفية وإنتاج "الكسكس" والتمور)، وذلك عن طريق بناء قدراتهن ومساعدتهن في الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل. ويولي البرنامج المشترك، بالإضافة إلى ذلك، عناية خاصة لتعزيز التعاون بين المعنيين بالثقافة والقطاعين المؤسسي والخاص.

© UNDP Brazil

أبـــرز جـــوانب الإســـهـــام في تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة لـلألـفـية

الهدف الإنمائي للألفية رقم ١

* حفز النمو الاقتصادي عن طريق تنمية صناعات إنتاج السلال و نسج الخيام وإنتاج "الكسكس" والتمور، وذلك بفضل اعتماد بنى إنتاجية جديدة وأساليب وأدوات أقوى في التسويق تلبي طلبات السوق على نحو أفضل.
* استحداث ١٤ نشاطاً مدراً للدخل في مجال الصناعات الحرفية (صنع السلال باستخدام المواد النباتية، و النسج باستخدام الصوف والشعر) و المواد الغذائية (التمور و"الكسكس")، وذلك بفضل تقديم دعم تقني من أجل إقامة مشروعات ثقافية.
* تحسين استراتيجيات الحد من الفقر من خلال تعميم مراعاة قضايا الجنسين في خطط التنمية المحلية بغية معالجة أوجه التفاوت بين الرجال والنساء.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣

* تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة قضايا النوع في عمليات التخطيط لتنمية العمالة، ووضع الميزانيات على نحو يراعي قضايا الجنسين في جهة تازة – الحسيمة – تاونات.
* تمكين النساء اقتصادياً عن طريق تعزيز المهارات التقنية وتحسين الإدارة على مستوى التعاونيات والجمعيات النسائية، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات التجارية التي تشكل فيها النساء الغالبية.
* تمكين النساء سياسياً في جهة كلميم سمارة من خلال تأمين تمثيلهن السياسي التاريخي بواسطة ١٤ امرأة في عام ٢٠٠٩، وتعزيز قدراتهن في مجال الإدارة والحوكمة المحلية، وإقامة شبكة للنساء المنتخبات على الصعيد المحلي في عام ٢٠١٠ تتيح لهن إطاراً عملياً يمكّنهن من تأكيد حقوقهن ووضع حد لممارسات التمييز وتيسير مشاركتهن التامة في التنمية المحلية.
* زيادة الوعي على صعيد المجتمعات المحلية بشأن حقوق المرأة والآليات الوطنية والدولية التي تناصر المساواة بين الجنسين، وبشأن السياسات الوطنية المعتمدة لصالح حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧

* دعم مبادرات إيكولوجية من خلال إقامة واستخدام مجففات شمسية لإنتاج "الكسكس".
* زيادة الوعي بأهمية الإدارة الجيدة وترشيد استعمال الطاقة لدى تجمعات النفع الاقتصادي الخاصة بالصناعات الحرفية.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

* التشجيع على قيام أشكال من التعاون بين القطاعات وتعدد الشراكات وذلك من خلال اعتماد عمليات تشاركية من أجل إدراج التراث الثقافي في الخطط الإنمائية للجماعات في منطقة الواحات الجنوبية؛ وسيجري تكرار هذه المبادرة في أكثر من ٤٠ جماعة في الواحات الجنوبية.
* زيادة التعاون بين الهيئات الحكومية وتعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع المدني مشاورات واسعة النطاق من أجل اعتماد الاستراتيجية والميثاق الوطنيين المشار إليهما أعلاه.

وقد نفّذ البرنامج المشترك، على هذا الأساس، أنشطة من أجل:

- إدراج تثمين التراث الثقافي في السياسات والاستراتيجيات المحلية والوطنية
- تشجيع وتعزيز دور النساء في التنمية
- تعزيز الصناعات الثقافية، بما فيها الصناعات الحرفية
- تحسين إدارة وصون التراث الثقافي

أبـــرز الإنجـــــازات والأنـشـطـة

١ دمج وتثمين التراث الثقافي في السياسات والاستراتيجيات المحلية والوطنية:

- **تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي** لقطاع الثقافة على الصعيد الوطني:
  - أدوات استراتيجية جديدة: إعداد استراتيجية وميثاق وطنيين للحفاظ على التراث الثقافي والنهوض به وتشجيعه؛ إجراء جرد عام للتراث
  - أدوات تشريعية جديدة: مشروع مراجعة القانون الخاص بالتراث الثقافي؛ مشروع قانون حول إقامة نظام لإدارة الكنوز البشرية الحية
- على الصعيد المحلي، **إدراج الأولويات الخاصة** بتثمين التراث الثقافي في الخطط الإنمائية للجماعات في منطقة الواحات الجنوبية

٢ تشجيع وتعزيز دور النساء في التنمية

- **مراعاة قضايا الجنسين** في العمليات الإنمائية المحلية:
  - تعميم مراعاة قضايا الجنسين في الخطط الإنمائية للجماعات في منطقة الواحات الجنوبية
  - دعم تاريخي للتمثيل السياسي للنساء في إقليم كلميم (٤ حملات للإعلام والتوعية؛ تدريب ١٤ امرأة منتخبة من ٧ جماعات قروية حول الأهداف الإنمائية للألفية وقضايا الجنسين ومراعاة قضايا الجنسين في عمليات إعداد الميزانيات).
- **توعية المجتمع المحلي** بأهمية دور النساء في التنمية:
  - إجراء دراسة اجتماعية ثقافية عن القيم والتقاليد التي تؤثر في دمج النساء وتعزيز دورهن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في أقاليم الواحات (كلميم وطاطا وأسّا الزاغ)
  - تنظيم حلقتي عمل عن القيادة النسائية (لصالح ٢٠٠ امرأة) وعن مراعاة قضايا النوع في العمل في مجال الثقافة
- **دعم التعاونيات و الجمعيات النسائية:**
  - تدريب ١٠٠ امرأة في مجال الشؤون الإدارية والإدارة المالية
  - توفير تدريب في مجال إنتاج وتسويق الخيام و"الكسكس"، لصالح ٦٠ امرأة ينتمين إلى مجموعتي نفع اقتصادي
  - توفير تدريب لأكثر من ٣٠ جمعية نسائية في مجال إقامة مشروعات مدرة للدخل في عام ٢٠١٠

٣ تعزيز الصناعات الثقافية، بما فيها الصناعات الحرفية

- **دعم إنتاج وتسويق** "الكسكس" المصنّع يدوياً والسلال المصنوعة من سعف النخيل:
  - إجراء دراسات من أجل إقامة مرافق إنتاجية في منطقة التجميع
  - إعداد إجراءات قانونية وإدارية لتشكيل تجمعات نفع اقتصادي
  - إعداد خطط إدارية لتعاونيات وتجمعات نفع اقتصادي تعنى بهذه الصناعات في أقاليم طاطا وكلميم وأسّا الزاغ.
  - إعداد مجموعة مواد تدريبية لتعاونيات الصناعات الحرفية تحتوي على نماذج أولية لمنتجات جديدة
- **بناء القدرات وإعداد خطط استراتيجية تنموية** من أجل إقامة مشروعات ثقافية في مجالات الصناعات الحرفية والموسيقى والكتاب والسياحة الثقافية
- **تعزيز المهارات المهنية للموسيقيين وفناني الرقص** عن طريق حلقات عمل تدريبية

٤ تحسين إدارة وصون للتراث الثقافي

- **إجراء عمليات تشخيص ومسح** حول الوضع الراهن للتراث:
  - إجراء دراسة حول معارف المغاربة وتصوراتهم ومواقفهم بشأن تراثهم

– إجراء تشخيص لكيفية إدارة التراث الثقافي المغربي والمحافظة عليه وتعزيزه

– إعداد تقرير تشخيصي عن التراث غير المادي المتمثل في رقصة الكدرة ورقصة وموسيقى كنكا (جماعة أسرير بإقليم كلميم)

• **بناء قدرات المسؤولين عن إدارة التراث:**

– نشر المعلومات عن التراث الثقافي (مثلاً، من خلال نظام معلوماتي للتوثيق وتحديد المواقع الجغرافية للجرد العام للتراث الثقافي واستحداث بوابة إلكترونية عن التراث الثقافي وإنتاج فيلم وثائقي)

– إنشاء مركز للتفسير في موقع وليلي الأثري

– ترميم وتجهيز مبنى زاوية مولاي بشير ليصبح مركزاً لمحو الأمية وقراءة القرآن الكريم

– إعداد خطة لتدريب مهنيي التراث الثقافي والأطراف المتدخلة قي هذا المجال

الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني

يبين **التحليل الشبكي** أن البرنامج المشترك قد عمل على نحو وثيق مع المؤسسات الثقافية الوطنية والهيئات الحكومية والسلطات الإدارية المحلية وممثلي المجتمع المدني

فقد اتُّبع في مجمل أعمال البرنامج المشترك **نهج تشاركي إلى حد كبير** بغية تشجيع الشعور الوطني بامتلاك الأنشطة المنفذة. فشاركت، على وجه الخصوص، ١٦ **مؤسسة وطنية** و٢٤ **منظمة غير حكومية محلية ومنظمتان غير حكوميتان وطنيتان** و١١ **مؤسسة محلية** في حلقات عمل واجتماعات عديدة لمناقشة وإعداد وإقرار أنشطة البرنامج المشترك.

إن **حلقات التشاور والنقاش** هذه تدل على وجود هذا الشعور الوطني بامتلاك البرنامج المشترك، إذ إنها أتاحت **الحوار الفعال بين الدولة والمجتمع المدني، من ناحية، وبين مختلف المؤسسات الثقافية الوطنية، من ناحية أخرى**. وقد اعتمدت وزارة الثقافة في مجمل ما يخص البرنامج المشترك نهجاً تشاورياً طبقته أولاً على المستوى الداخلي (بين الهيئات الحكومية المركزية والإقليمية)، ثم على المستوى الخارجي (مع الشركاء المؤسسيين والعاملين الاجتماعيين والرابطات في قطاع الثقافة)، وأتاح هذا النهج الحوار بين المهنيين في مجال الثقافة، وهو حوار لم يكن من الممكن التوصل بدونه إلى اعتماد الميثاق والاستراتيجية الوطنيين الخاصين بالمحافظة على التراث الثقافي والنهوض به وتثمينه.

كما أنه لم يكن بالإمكان إدراج التراث الثقافي ومراعاة قضايا الجنسين في التخطيط الاستراتيجي المحلي بدون اتباع النهج التشاركي الذي تم بموجبه إشراك الأطراف المعنية المحلية (من المسؤولين المنتخَبين والنساء والشباب والجمعيات والأهالي، الخ).

وجرى، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الشعور بامتلاك الأنشطة على الصعيد المحلي من خلال إقامة شراكات مع **السلطات الإدارية** والأطراف المعنية من **المجتمع المدني** (التعاونيات والجمعيات) في "منطقة التلاقي". وبالفعل، فبغية ترسيخ أنشطة البرنامج على المستوى المحلي وتعزيز الشعور بامتلاكها من جانب المناطق المستهدفة، استند **البرنامج المشترك بشكل خاص إلى المشروعات القائمة التي يديرها برنامج التنمية المستدامة لأقاليم الجنوب**. وقد عمل البرنامج المشترك أيضاً مع **سلطات الأقاليم (الولايات)** والجماعات في "منطقة التلاقي" بغية تنفيذ الأنشطة في هذه المنطقة.

وساعدت **مراعاة المعارف المحلية** في تصميم وثيقة المشروع، في تعزيز الشعور بامتلاك البرنامج المشترك منذ البداية، وذلك عن طريق الحرص على انسجام المبادرات مع الاحتياجات والإمكانات المحلية. فتم على سبيل المثال استخدام محفوظات وزارة الثقافة المتعلقة بالمهارات المحلية، وأجريت مشاورات مع الأخصائيين والمهنيين العاملين على الصعيد المحلي في مجالات التراث والصناعات الإبداعية، كما جرى تحديد أنشطة مدرة للدخل بالاستناد إلى المهارات التقليدية المحلية المتوارثة في منطقة الواحات.

الاستدامة

لقد بُذلت جهود كبيرة لضمان استدامة البرنامج المشترك. ويبدو أن النهج التشاركي الذي يراعي قضايا النوع والذي اتُّبع في جميع مراحل البرنامج يشكل أداة أساسية في هذا الصدد، إذ إنه ساعد في بناء قدرات الأطراف المعنية المحلية بغية تمكينها من تولّي المسؤولية تدريجياً بشأن المبادرات الإنمائية المحلية. وتتمثل بعض الآليات الأخرى في الأخذ بعين الإعتبار العقبات والإمكانات المحلية وتحليلها تحليلاً معمقاً؛ وإشراك البنى التنظيمية المحلية (الجمعيات والتعاونيات النسائية وتجمعات النفع الاقتصادي، وغير ذلك)؛ وبناء قدرات الأطراف المعنية المحلية؛ ونقل مهام متابعة وتقييم العمل إلى المجتمع المحلي؛ وإنشاء **نظام للتمويل الذاتي لبعض المبادرات**؛ وتكوين **مجموعات نسائية تتمتع بوضع قانوني معترف به**.

التحليل الشبكي
الجهات المعنية التي شاركت في مراحل إعداد وتنفيذ البرنامج المشترك

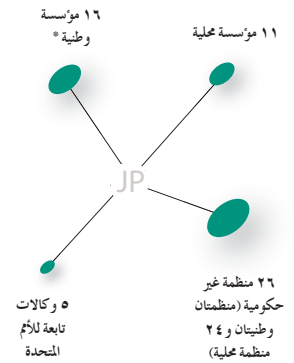

* من ضمنها وزارات ومؤسسات عامة ووكالة الإنعاش و التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية

يتناسب حجم كل عقدة شبكية مع عدد الأطراف الفاعلة المشاركة في البرنامج المشترك

المستفيدون

بلغ عدد المستفيدين بصورة مباشرة من البرنامج المشترك أكثر من ٤٬٦٠٠ شخصاً من سكان الجهات المستهدفة الخمسة، ولا سيما من النساء والشباب.

وبالفعل، فإن النهج التشاركي الذي يراعي قضايا النوع والذي اعتمده البرنامج المشترك أتاح للنساء – اللواتي يشكلن ٧٧٪ من مجموع المستفيدين – أن يشاركن مشاركة تامة في عمليات التنمية المحلية، وذلك من خلال الاعتراف بدورهن الرئيسي في نقل وصون المهارات التقليدية ومن خلال تعزيز هذا الدور. فأدت، على هذا النحو، أنشطة طليعية عديدة إلى تعزيز قدراتهن بصورة جماعية وفردية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ولا سيما الدعم الذي قُدم إلى التعاونيات والجمعيات النسائية، وتعميم مراعاة قضايا النوع في الخطط الإنمائية للجماعات، وتأمين التمثيل السياسي التاريخي للنساء في منطقة كلميم سمارة. وأوليت في الوقت ذاته عناية خاصة للشباب كما يدل على ذلك تنظيم حملات التوعية في المدارس الثانوية بأهمية التراث الثقافي وحلقات العمل التي نُظمت لطلاب الجامعات.

وعاد البرنامج المشترك بفوائد أيضاً على ٣٥٨ حرفياً (٣٢٥ امرأة و٣٣ رجلاً)، و٢٠ فناناً، و٨٧ مسؤولاً عن إدارة التراث، و١٦ وزارة ومؤسسة شريكة – وأبرزها وزارة الثقافة من خلال تدعيمها على الصعيدين التقني والمؤسسي.

التحديات التنفيذية

نتج عن البرنامج المشترك قدر كبير من الابتكار والمعارف فيما يتعلق بدور الثقافة في تنمية المغرب. وقد استُخلصت دروس عديدة من التجربة الفريدة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمغرب سواء بشأن الثقافة والتنمية أوبشأن الطرائق العملية في سبيل إصلاح الأمم المتحدة. وتتعلق هذه الدروس التي حددها الفريق المعني بالبرنامج المشترك في المغرب، بالعمليات (التنفيذية والميدانية والمالية) وبالجوانب التقنية للبرنامج المشترك، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- **اعتماد نهج تشاركي للرصد والتقييم**: إن النهج التشاركي للرصد والتقييم يشجع المستفيدين على تولي مسؤولية عملية التنمية ويشكل بالتالي عنصراً أساسياً في هذا النهج بوصفه منهجية للتنفيذ. وبالإضافة إلى ما يوفره هذا النهج التشاركي للرصد والتقييم من مشاركة من جانب السكان، فإن فعاليته تكمن في إضفاء طابع مؤسسي على هذه المسؤولية في إطار العمل اليومي للأطراف المعنية. وعلى هذا النحو، فإنه يعزز الشعور الوطني بامتلاك البرنامج المشترك ويدعم استدامة أنشطته ونتائجه.
- **إشراك النساء والشباب في تصميم وإدارة المشروع**: من المهم أن يجري استثمار الوقت والموارد في بناء قدرات النساء والشباب من أجل تأمين مشاركتهم في مختلف مراحل البرنامج المشترك. و في هذا الصدد، كان من المهم تكوين مجموعات نسائية تتمتع بمكانة قانونية معترف بها، وكذلك الأخذ بعين الإعتبار الترابط بين الاحتياجات والعقبات التي تواجهها النساء في منطقة الواحات.
- **تكييف المنتجات الحرفية التقليدية مع احتياجات السوق**: بغية معالجة انخفاض مستوى مردودية المبيعات من الخيام الصحراوية، أعد البرنامج المشترك تقنيات لإنتاج خيام يمكن فكها ويسهل نقلها ونصبها بصورة مأمونة في جميع أنواع الأرضيات بدون حاجة إلى عمليات حفر، مما يساعد في تحسين إمكانيات التسويق ويحافظ على القيم الاجتماعية المرتبطة بهذا النوع من السكن. وبالتالي، فإن بالإمكان إدراج هذه الأفكار الحديثة الخاصة بالتصميم، في إنتاج المصنوعات الحرفية التقليدية بغية الاستجابة على نحو أفضل لطلبات السوق الوطني الحالي مع صون التقاليد المحلية.

قصص النجاح

حدد الفريق المعني بالبرنامج المشترك ثلاث نماذج للنجاح يمكن الاطلاع على تفاصيلهم في نهاية هذا المطبوع:

- **الثقافة والحوكمة**: التراث الثقافي، قضية وطنية
- **الثقافة والسياسات العامة**: تعميم الاهتمام بالتراث الثقافي ومراعاة قضايا الجنسين في التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي (الخطط الإنمائية للجماعات)
- **الثقافة وتمكين النساء**: نساء مناطق الواحات والانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ (في أقاليم كلميم وأسّا وطاطا)

الثقافة والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

«إن البرنامج يساعد الحرفيين على إقامة مشروعات تجارية تعبر عن مهاراتهم وملكتهم الإبداعية. وإننا نهدف إلى تحقيق التنمية من خلال توفير فرص متكافئة للنساء والرجال»

هبة طيبي، المنسقة الوطنية للبرنامج المشترك

© UNESCO Abed Alraheem Qusini

المدة:	آذار/مارس ٢٠٠٩ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
إجمالي الميزانية:	٣ ملايين دولار أمريكي
الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الشركاء الوطنيون:	وزارة الثقافة، وزارة السياحة والآثار، وزارة شؤون المرأة، وزارة الزراعة، منظمات ثقافية وطنية غير حكومية، مدارس للموسيقى، معاهد بحوث
المناطق الجغرافية المستهدفة:	شمال الضفة الغربية (محافظات سبسطية ورام الله وجنين وسلفيت ونابلس) و قطاع غزة
الهدف العام:	تعزيز التلاحم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من خلال اعتماد تدابير مبتكرة لصون التراث الثقافي وتأكيد الهوية الثقافية واستحداث مجالات للحوار الثقافي
المستفيدون:	بصورة مباشرة: ٧٨٨ ٥١ شخصاً، تمثل النساء ٦٤٪ منهم بصورة غير مباشرة: ٥٩٤ ٧٦ شخصاً

الأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد اجتذب الموقع الاستراتيجي للأراضي الفلسطينية المحتلة ثقافات وحضارات عديدة على مر العصور مما أدى إلى وجود مشهد ثقافي ثري وإلى تشجيع التنوع الثقافي والديني في هذه الأراضي. بيد أن الأزمة المستعصية في هذه الأراضي مع ما يقترن بها من تدهور في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وغياب إطار تشريعي متطور ومندمج لقطاع الثقافة يشكلان خطراً كبيراً يهدد صون التراث الثقافي الغني لهذه الأراضي، ويحد من المشاركة في الحياة الثقافية ومن الانتفاع بالخدمات الثقافية ومن فرص الحوار الاجتماعي.

وقد جرى في هذا الإطار تصميم البرنامج المشترك بغية دعم الحكومة في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ولا سيما البرامج الوطنية الخاصة "بالمرافق الثقافية والترفيهية العامة"، و"تنمية السياحة"، و"تنمية المشروعات التجارية الزراعية"، وذلك من خلال أنشطة تركز على الثقافة وترمي إلى التدليل على جدوى اعتماد نهج ثقافي في تحقيق التنمية في ظل ظروف الأزمات.

ويرمي البرنامج المشترك، على وجه الخصوص، إلى تزويد المؤسسات والمنظمات الفلسطينية والمهنيين الفلسطينيين بالمهارات والأدوات الكفيلة بتيسير فهمهم لتراثهم الثقافي المتنوع والغني والانتفاع به وحمايته على نحو أفضل وإدارته بشكل أكثر فائدة. وفي هذا الصدد، فإن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي وإعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تصون التراث الثقافي والطبيعي بصورة فعالة، تعد أولويات رئيسية في إطار البرنامج المشترك. ويولي هذا البرنامج الاهتمام أيضاً لتحديد واستغلال الإمكانات الاجتماعية – الاقتصادية للصناعات الثقافية والسياحة

السكان:
٤ ملايين نسمة
الموقع المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي:
• مسقط رأس المسيح: كنيسة المهد وطريق الحجاج، بيت لحم
العنصر المدرج في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي:
الحكاية الفلسطينية
العنوان الإلكتروني للحصول على مزيد من المعلومات:
www.unesco.org/new/mdgf

© UNDP Brazil

الإيكولوجية، وذلك بالإضافة إلى إيلاء عناية خاصة لقضايا الجنسين من خلال التركيز على النساء بوصفهن الفئة المستفيدة الرئيسية.

وفي هذا الإطار، نفذ البرنامج المشترك أنشطة من أجل ما يلي:

- تعزيز القدرات المؤسسية لقطاع الثقافة
- دعم الصناعات والمشروعات التجارية الثقافية
- تعزيز السياحة الثقافية واستدامة البيئة
- تعزيز التنوع الثقافي والتدريب الفني

أبرز الإنجازات والأنشطة

١ الدعم المؤسسي لقطاع الثقافة

- إنتاج **أدوات استراتيجية** لدعم وزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار:
  - إعداد أول استراتيجية وطنية لقطاع الثقافة مع إدراج مراعاة قضايا الجنسين فيها
  - استيفاء وتطبيق ٥ الوطنية للثقافة الفلسطينية
  - إعداد قانون وطني عن التراث الثقافي مع ٥ مراسيم تطبيقية
  - إعداد الجرد الوطني للتراث الثقافي غير المادي
  - إنشاء قاعدة بيانات وطنية جديدة عن القطع التاريخية والثقافية المنقولة و المكتشفة (منذ عام ١٩٦٧)
  - إنتاج مؤشرات ثقافية
- **تعزيز قدرات موظفين وزارين وتوعيتهم** بشأن التأثير البين قطاعي للثقافة على التنمية:
  - تدريب ١٤٠ شخصاً على إدارة الموارد الطبيعية وإعداد استراتيجية لقطاع الثقافة وتنفيذ عمليات جرد وإدارة قاعدة بيانات
  - تدريب ٢٥٠ شخصاً في مجال إدارة الأنشطة الثقافية، وإدارة المتاحف والمواقع، وإجراء البحوث والتوثيق من أجل إنشاء قواعد بيانات عن التراث المادي وغير المادي
  - تدريب ٢٠ شخصاً في مجال الإدارة والرصد والتقييم بالاستناد إلى النتائج، وإعداد التقارير والمؤشرات

٢ دعم الصناعات والمشروعات التجارية الثقافية

- التشجيع على إقامة **المشروعات التجارية وتشجيع الصناعات** من خلال تقديم دعم تقني ومالي:
  - تم توفير التدريب لصالح ٧ جمعيات نسائية تعنى بتصنيع المواد الغذائية (١٤٠ امرأة) في منطقتي يعبد وعرّابة بغية إنتاج مواد غذائية جيدة باستخدام محاصيل متنوعة وأساليب تصنيع تقليدية
  - إقامة آلية لتقديم منح استفاد منها ٢٥ مشروعاً من المشروعات التجارية الصغيرة
  - توظيف ٧ مصممين بعد أن شاركوا في حلقات عمل عن كيفية استخدام المهارات والمواد التقليدية (الزيتون والخشب واللؤلؤ) لإنتاج مواد وتجهيزات منزلية معاصرة ومعدات للإضاءة وكماليات وملابس – كما استفادت ٧٠ امرأة من رعاية وتوجيه نساء بارزات في مجال مزاولة الأعمال التجارية ذات الصلة بالثقافة، وذلك من خلال برامج منتسبة للتوظيف.

٣ تشجيع السياحة الثقافية واستدامة البيئة

- **تثمين وتنويع السياحة الثقافية:**
  - إعداد الخطة المتكاملة لصيانة موقع سبسطية مع إعداد خطط إيكولوجية للمدينتين التاريخيتين يعبد وعرّابة.
  - استيفاء البنية الأساسية للسياحة الثقافية – بما في ذلك ٢٥ مشروعاً صغيراً في مجال السياحة في الضفة الغربية وغزة، مثل مركز للفسيفساء ومؤسسات للآثار.
- **المحافظة على مشاهد طبيعية وعلى التنوع البيولوجي فيها:**
  - تدريب ٤٠ موظفاً في وزارات الزراعة، والسياحة والآثار، والتربية، على إدارة الموارد الطبيعية.
  - زيادة الوعي بشأن أهمية استدامة البيئة، في صفوف ٧٠٠٠ تلميذ من تلاميذ التعليم الابتدائي وذلك من خلال إنتاج كتاب مدرسي عن صون المحاصيل الزراعية المحلية المعرضة للخطر وإنشاء حدائق صغيرة لأنواع تقليدية من النباتات في يعبد وعرّابة.

٤ تشجيع التنوع الثقافي وتعزيز الفرص الفنية

- زيادة الوعي **بالتقاليد والتراث الثقافي الفلسطيني**، وتوفير فرص جديدة للحوار الثقافي:
  - تنظيم ٣١ حدثاً ثقافياً – من ضمنها ٧ مهرجانات، وأسبوع التراث في بير زيت (شارك فيه ٧٠٠٠ شخص)، وإقامة الملتقى الثقافي التربوي الفلسطيني (١٣٤ مشاركاً).

أبرز جوانب الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الإنمائي للألفية رقم ١

* استحداث فرص للعمالة والحصول على دخل في مجال الصناعات الحرفية وتصنيع المواد الغذائية التقليدية والسياحة الثقافية وذلك من خلال خلق شبكات جديدة، وتحسين الانتفاع بالأسواق لصالح ٦٨ طرفاً من الأطراف التي تقدم خدمات سياحية، و١١٦ فناناً و١١ حرفياً، وتعزيز القدرات التقنية على أثر تنظيم مهرجانات ومعارض ثقافية وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات وتقديم الدعم المالي.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣

* تعزيز المساواة بين الجنسين (١) من خلال تعميم مراعاة قضايا الجنسين في الاستراتيجية الوطنية الجديدة لقطاع الثقافة، مما يؤدي إلى إعداد خطط وسياسات وبرامج ثقافية تراعي قضايا الجنسين ؛ (٢) ومن خلال تنظيم حلقة عمل عن مراعاة قضايا الجنسين لصالح ٣٠ موظفاً وزارياً؛ (٣) والاعتراف بحق الفتيات في حضور دروس في الموسيقى في الخليل، ودروس في الدراما والمسرح في جنين.
* تعزيز مهارات النساء العاملات في قطاع الثقافة وإمكانيات حصولهن على إيرادات ومزيد من فرص الانتفاع بالأسواق، وذلك عن طريق برامج لبناء القدرات في مجال الصناعات الحرفية (٧٠ شخصاً) وفي تصنيع المواد الغذائية (١٤٠ شخصاً) وفي مجال الاستضافة المنزلية للسياح (٢٨ شخصاً)، وإقامة ٧ مشروعات للاستضافة المنزلية تديرها نساء.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧

* إنشاء ٧ جمعيات نسائية في مجال تصنيع المواد الغذائية، بغية تأمين إنتاج مواد غذائية جيدة باستخدام محاصيل تقليدية متنوعة.
* زيادة الوعي على الصعيد الحكومي وعلى صعيد المجتمعات المحلية بشأن المعارف والممارسات التقليدية المتعلقة بالاستخدام المستدام للأراضي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨

* إنشاء شبكة لمنتجي ومصممي المصنوعات الحرفية وذلك عن طريق إقامة أشكال للتضافر بين المبادرات الوطنية في مجال الصناعات الحرفية، وتنظيم دورات تدريبية عن تصميم وإنتاج المصنوعات الحرفية، وتسجيل ١٠٠ شخص من المستفيدين من البرنامج المشترك في الموقع الإلكتروني alhoush.com
* إقامة ٣ شراكات بين منظمات غير حكومية من الضفة الغربية ومؤسسات ثقافية بغية تشجيع فنون الأداء في المناطق الريفية المعزولة.
* زيادة وعي المجتمع المحلي بالأهداف الإنمائية للألفية و أهمية الثقافة بالنسبة إلى التنمية وذلك استنادًا إلى استقصاء أجري عن المعارف المحلية بخصوص هذه الأهداف.

- إنتاج كتاب مدرسي باللغة العربية، خارج إطار المنهج الدراسي، يتعلق بالثقافة الفلسطينية.
- إنتاج ٨٠٠٠ مادة من بطاقات تأشير صفحات الكتب، والبطاقات البريدية والمنشورات الخاصة بمجلة "هذا الأسبوع في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ولا سيما من أجل الترويج للأحداث المحلية والأطراف الفاعلة على الصعيد المحلي.

- **إثراء التدريب الفني** من خلال تمكين الفتيات من حضور دروس في الموسيقى لأول مرة في الخليل (٥٥ فتاة)، وحضور دروس في الدراما والمسرح في جنين (٤ فتيات)
- الربط بين ١٠٠ فنان ومصمم فلسطيني بارز وبين مبادرة «الحوش»، (www.alhoush.com/) وهي أول عملية ربط شبكي وبوابة للتجارة الإلكترونية في مجال الثقافة تعنى بالفن والتصميم المعاصرين في العالم العربي

الشعور بامتلاك البرنامج على الصعيد الوطني

لقد تعزز الشعور الوطني بامتلاك البرنامج المشترك عن طريق إشراك فئات عديدة من الأطراف المعنية إشراكاً قوياً في المراحل الرئيسية للبرنامج.

وبالفعل، وكما يرد في **التحليل الشبكي** للمشروع المشترك، فقد شارك ٣١ **ممثلاً لوزارتي الثقافة، والسياحة والآثار**، في البرنامج، وهو ما يؤكد تبني الأنشطة والنتائج على الصعيد الحكومي. ومما يدل على ذلك دلالة واضحة قرار وزارة الثقافة بإدراج جميع جوانب البرنامج الخاص ببناء القدرات في مجال الأشكال التقليدية لصنع التجهيزات المنزلية ومعدات الإضاءة، في إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثقافة، وفي إطار الخطط الاستراتيجية السنوية للوزارة. وقد عدّلت وزارة الثقافة لهذا الغرض بنية إداراتها عن طريق استحداث وحدة جديدة للتراث والصناعات الحرفية تتولى مسؤولية رصد التطورات في مجال الصناعات الحرفية، وإعداد الخرائط والربط بين المبادرات الوطنية التي تجري في القطاع، وتنسيق الأنشطة الخاصة ببناء القدرات بغية تأمين تسويق جيد للمنتجات الحرفية وإقامة ما يمكن من صلات مع الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.

وتم، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الشعور بامتلاك أنشطة البرنامج المشترك، على صعيد الأقاليم، **باتّباع نهج العمل انطلاقاً من القاعدة إلى القمّة، فجرى إشراك ٤ مجالس قروية وبلديات و٢٨ ممثلاً للمجتمع المدني** (منظمات غير حكومية، ومعاهد بحوث، وشركات، ومدارس وطنية للموسيقى، وغير ذلك). وقد أتاح هذا النهج لقادة الجماعات والمجتمعات المحلية المشاركة في تقرير وتصميم أنواع الأنشطة التي تُنفذ في مجتمعاتهم المحلية، كما أتاح لأطراف فاعلة بارزة من المجتمع المدني إدراج بعض أنشطة البرنامج المشترك في برامجها العادية.

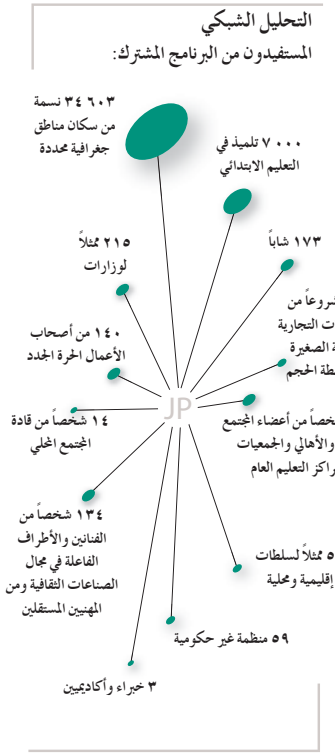

يتناسب حجم كل عقدة شبكية مع عدد الأطراف الفاعلة المشاركة في البرنامج المشترك

الاستدامة

ثمة ملاحظات هامة يمكن إبداؤها بشأن استدامة البرنامج المشترك. فأولاً، اعتمدت الوزارات المعنية السياسات والخطط الاستراتيجية والمؤشرات وقواعد البيانات الثقافية والكتب المدرسية التي أنتجت في إطار البرنامج المشترك، وسوف يستمر استخدام هذه المواد بعد انتهاء مدة البرنامج. وعلى سبيل المثال، تم إعداد **مؤشرات ثقافية فلسطينية** من أجل معالجة أبعاد محددة خاصة بالسياسات العامة في مجال الثقافة والتنمية، وهو ما يسلط الضوء على الإمكانات الإنمائية للثقافة. وسيتولى المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء تنسيق عمليات جمع البيانات من أجل إصدار تقارير دورية موجهة للهيئات المعنية ولعامة الجمهور.

ثانياً، يعد النهج القائم على مراعاة الثقافة الذي اعتمد لإعداد الخطة المتكاملة لصون موقع سبسطية نموذجاً مفيداً للربط **بين خطط الصون وبين أنشطة بناء القدرات وآليات تقديم المنح للمشروعات التجارية الثقافية**، وتنمية البنى الأساسية للمواقع التاريخية وصون المحاصيل المهددة بالخطر.

ثالثاً، اتُّخذت تدابير مختلفة لتشجيع **شبكة مستدامة لمنتجي ومصممي المصنوعات الحرفية وتحسين الانتفاع بفرص السوق** وبأنماط مستدامة لكسب العيش: (١) فتم الربط بين البرنامج الخاص ببناء القدرات في إطار تنفيذ البرنامج المشترك والرامي إلى تدريب السكان المحليين على إنتاج تجهيزات منزلية ومعدات للإضاءة باستخدام مواد ومهارات تقليدية، وبين مبادرات وطنية قائمة في قطاع الصناعات الحرفية؛ (٢) وجرى في سياق البرنامج الخاص ببناء القدرات هذا تنفيذ برنامج لتوظيف المتدربين في إطار البرنامج المشترك بغية نقل مكتسباتهم من التدريب إلى نساء من سكان المناطق النائية، وهذا ما أدى بدوره إلى الربط بين ٧٠ امرأة والمعارض الفنية التجارية الوطنية بغية تسويق منتجات هذه المعارض على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ (٣) تم الربط بين ١٠٠ فنان ومصمم من المستفيدين من البرنامج المشترك وبين مبادرة alhoush.com، مما أتاح الربط بينهم وبين شبكة مهنية نشطة من الفنانين والمصممين في مختلف أنحاء العالم العربي.

وأخيرا بذل البرنامج المشترك جهوداً موفقة لتشجيع المساواة بين الجنسين في الانتفاع بدروس للموسيقى في الخليل، وهو ما أدى إلى إعداد اتفاق طويل الأجل بين مؤسسة موسيقية ومؤسسة أدوار سعيد بغية تأمين استدامة مبادرة البرنامج المشترك. كما عملت ٤ منظمات غير حكومية أخرى في الضفة الغربية كشركاء مع المؤسسات الثقافية من أجل تشجيع فنون الأداء.

المستفيدون

بلغ عدد المستفيدين بصورة مباشرة من البرنامج المشترك قرابة ٥٢ ٠٠٠ نسمة، تمثل النساء ٦٤٪ منهم، ومن ضمنهم ٣٤ ٦٠٣ شخصاً من سكان المناطق التي استهدفتها الأنشطة، و٧ ٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس الابتدائية، وذلك عن طريق مشاركة هؤلاء الأشخاص في ٣١ حدثاً ثقافياً ومن خلال الاستفادة من أنشطة زيادة الوعي بأهمية التراث الثقافي والطبيعي (فجرى، مثلاً، تنظيم مسابقة في ١٠ مدارس عن إدارة الموارد الطبيعية).

كما استفاد عدد كبير من الأطراف الفاعلة في إطار القطاع الخاص من البرنامج المشترك عن طريق ما يقدمه من دعم تقني ومالي وإمكانيات للربط الشبكي، ومن هذه الأطراف الفاعلة، على وجه التحديد، ١٤٠ من **أصحاب الأعمال الحرة الجدد** (وخصوصاً في تصنيع المواد الغذائية وأنشطة الاستضافة في المنازل)، و١٠٠ **فنان** (لا سيما من خلال مبادرة 'الحوش')، و٥٣ **مشروعاً من المشروعات التجارية الثقافية الصغيرة والمتوسطة الحجم**، و٢٧ **مهنياً يزاولون أعمالاً حرة**، و٧ **أطراف فاعلة في مجال الصناعات الثقافية**. وتشكل السلطات الحكومية فئة أخرى من فئات المستفيدين الهامة، إذ اكتسب زهاء ٢١٥ **موظفاً وزارياً** و٥٤ **ممثلاً لسلطات محلية قدرات تقنية** (وخصوصاً في مجالات رسم السياسات والبرمجة والتخطيط لحماية التراث الثقافي والطبيعي)، وذلك بالإضافة إلى الانتفاع بآليات محسّنة للتعاون بين الهيئات الحكومية. وتجدر الإشارة في الختام إلى أن الأطراف المستفيدة بشكل مباشر من البرنامج المشترك تضم أيضاً ٥٩ **منظمة غير حكومية**، و٤٨ **شخصاً من العاملين في الرابطات المدنية والجمعيات المحلية**، و١٠٠ **شخص من العاملين في مراكز التعليم العام**. وكان للبرنامج المشترك أيضاً تأثير كبير غير مباشر على ٧٦ ٩٥٤ نسمة، ولا سيما من سكان المناطق التي استهدفتها أنشطته. فتم مثلاً تنسيب متدربين في إطار البرنامج المشترك للعمل على صعيد المجتمع المحلي استناداً إلى المعارف التي اكتسبوها (فمثلاً، أصبح المعلمون الذين شاركوا في حلقات العمل التدريبية عن إدارة الموارد الطبيعية يعملون في تعليم تلاميذ المدارس الابتدائية المشاركين في أندية تعنى بالبيئة)، كما استفادت البلديات الشريكة من إقامة حدائق إيضاحية صغيرة فيها تبين كيفية المحافظة على المحاصيل المعرضة للخطر.

التحديات التنفيذية

لقد نتج عن البرنامج المشترك قدر كبير من الابتكار والمعارف فيما يتعلق بدور الثقافة في تنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استُخلصت دروس عديدة من التجربة الفريدة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواء بشأن "الثقافة والتنمية" أو بشأن الطرائق العملية لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. وتتعلق هذه الدروس التي حددها الفريق المعني بالبرنامج المشترك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالعمليات (التنفيذية والميدانية والمالية) وبالجوانب التقنية للبرنامج المشترك، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- **رصد البرنامج وتقييمه:** ينبغي تطبيق نهج تشاركي لإشراك الأطراف المعنية في تصميم مؤشرات ملائمة خاصة بالرصد والتقييم، وإلا فإن هذه الأطراف ستعتبر مهام الرصد والتقييم وسيلة لمراقبة أدائها هي بالذات عوضاً عن كونها وسيلة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة. ومن المهم بالإضافة إلى ذلك أن تعد تقارير شاملة عن نتائج عمليات الرصد والتقييم التي يتم تنفيذها بشأن كل نشاط وذلك من أجل استخلاص الدروس والاطّلاع على نماذج النجاح، وبغية الاستفادة من هذه النتائج في إجراء التقييمات النهائية وفي البرامج التي ينفذها الشركاء في المستقبل.
- **اتّباع نهج مراعاة الثقافة من أجل تحقيق التأثير وتأمين الاستدامة إلى أقصى حد ممكن:** إن اعتماد نهج يراعي الثقافة عند تصميم أنشطة إنمائية في مجالات مثل التربية والزراعة والسياحة، يشجع شركاء البرنامج والأطراف المعنية على إدراج الثقافة في رؤاهم وخططهم الاستراتيجية، مما يكفل استدامة البرنامج وتأثيره إلى أقصى حد ممكن. وقد تم في هذا البرنامج المشترك إدراج الاعتبارات الثقافية في الخطة الإدارية لموقع سبسطية، وهذا ما جعل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تضفي طابعاً مؤسسياً على المبادرات الخاصة بالسياحة الثقافية في برامجها المعنية بتمكين النساء.

قصص النجاح

حدد الفريق المعني بالبرنامج المشترك نموذجين للنجاح يمكن الاطلاع على تفاصيلهما في نهاية هذا المطبوع ويتعلقان بما يلي:

- **الثقافة وإقامة المشروعات التجارية:** إقامة أشكال للتضافر بين أنشطة بناء القدرات وإنتاج المصنوعات الحرفية
- **الثقافة والمساواة بين الجنسين:** نقل المعارف إلى الآخرين وقبول تعليم الموسيقى للنساء

الثقافة والتنمية
قصص النجاح

البرامج المشتركة الممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المنفذة في الدول العربية

مصر

موريتانيا

المغرب

والأراضي الفلسطينية المحتلة

حددت فرق البرامج المشتركة المنفذة في مصر وموريتانيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة نماذج للنجاح تبين بشكل ملموس الكيفية التي أسهم بها كل برنامج منها في الاستجابة لاحتياجات وأولويات وطنية محددة مع توفير قيمة مضافة بالنسبة إلى الدول العربية. ولئن كانت هذه النماذج تُبرز في كثير من الأحيان الجوانب العديدة التي تسهم من خلالها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تدل على قدرة البرامج المشتركة على توليد نتائج تركز بوجه خاص على صون أنواع التراث الثقافي كي تستخدمه كعامل تيسير وكمحرك للحصول على دخل. وإذ تولي نماذج النجاح هذه اهتماماً خاصاً للصناعات الثقافية والسياحة الثقافية مع التركيز على تشجيع المشاركة السياسية وتعزيز إمكانيات المشاركة في رسم السياسة الثقافية، ولاسيما بالنسبة إلى النساء، وعلى المزايا النسبية التي تتمتع بها الوكالات التابعة للأمم المتحدة بفضل خبراتها وأنشطتها، فإنها تنطوي على الوعد بأن تصبح أمثلة نموذجية يمكن أن تقتدي بها الأطراف المعنية والجهات التي يهمها الأمر.

من منظور مشروع تسخير إدارة المعارف لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ميدان الثقافة والتنمية، فإن قصة نجاح تعني مجموعة أنشطة أفضت إلى تحقيق نتيجة منشودة استناداً إلى قيم معتمدة جماعياً، مع إمكانية تكرارها في ظروف مختلفة. يتعلق الأمر بعرض وتعميم عناصر معينة في برنامج مشترك وتقديم أداة لتسجيل ونقل المعارف، وذلك من أجل تحسين عملية التوثيق و إعداد و إنجاز البرامج المستقبلية المعنية بالثقافة والتنمية. ويمكن الاطلاع فيما يلي على قصص النجاح التي اختارتها فرق البرامج المشتركة، استناداً إلى هذا التعريف، بغية تسليط الضوء على الأنشطة التي تضمنتها والنتاجات التي حققتها.

مـصـــر

الثقافة والبيئة: تشجيع صناعات إبداعية تراعي البيئة

الثقافة وإقامة المشروعات التجارية: إنشاء مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم والتوسع فيها

موريتانيـا

الثقافة والتلاحم الاجتماعي: مهرجان التنوع الثقافي (في نواكشوط)، ومهرجان المديح (في أتار)، ومهرجان الموسيقى التقليدية (في كيفة)

الـمغـرب

الثقافة والحوكمة: التراث الثقافي، قضية وطنية

الثقافة والسياسات العامة: دمج التراث الثقافي ومراعاة قضايا الجنسين في التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي (الخطط الإنمائية للجماعات)

الثقافة وتمكين النساء: نساء مناطق الواحات والانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ (في أقاليم كلميم وأسا وطاطا)

الأراضي الفلسطينية المحتلة

الثقافة وإقامة المشروعات التجارية: إقامة أشكال للتضافر بين أنشطة بناء القدرات وإنتاج المصنوعات الحرفية

الثقافة والمساواة بين الجنسين: نقل المعارف إلى الآخرين وقبول تعليم الموسيقى للنساء

تشجيع صناعات إبداعية تراعي البيئة

© Project Management Unit, Dahshur

لعبت المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في تنفيذ البرنامج، وخصوصاً في المساعدة على إبراز صورة المشتركين للعيان وإبراز إمكانات الربط الشبكي بينهم.

السياق

تمثل النساء أكثر الفئات تعرضاً للتهميش في قرية دهشور التي تشكل جزءاً من منطقة ممفيس ومقبرتها – منطقة الأهرام، الممتدة من الجيزة إلى دهشور. وقد نفذ البرنامج المشترك مشروعا يعنى بتشجيع إنتاج المصنوعات الحرفية التقليدية في صفوف النساء العاطلات عن العمل من سكان القرية. وكان هذا المشروع يرمي إلى تحقيق أهداف عديدة تشمل، بالإضافة إلى تمكين النساء، استحداث أنشطة مدرة للدخل وإمكانيات للعمل وتحسين البيئة وتشجيع السياحة والنهوض بالقيم الثقافية.

و لم يكن من السهل إقناع هؤلاء النساء من سكان المنطقة واللواتي كن ينتمين أساساً إلى أوساط تقليدية، بالمشاركة في أنشطة التدريب. كما أنه كان من الصعب العثور على مدربين وأماكن للتدريب وجهات تتمتع بالخبرة في هذه البيئة الريفية.

غير أن المشروع تمكّن في النهاية من تنفيذ برنامج شاركت فيه ١٤٠ امرأة لم تكن لأي منهن خبرة سابقة في إنتاج مصنوعات حرفية. وقد شكلت النساء ٧٠٪ من مجموع المشاركين.

العملية

كان المشروع يهدف إلى تشجيع ممارسة مهن حرفية تراعي البعد الثقافي. وقد شارك جميع الأطراف المعنية والمستفيدون، بمن فيهم خبراء استشاريون وحرفيون وخبراء تقنيون، في حلقة العمل التي دامت أربعة أيام. وجرى في إطار المشروع، خلال حلقة العمل التحاورية هذه، تصميم مشروع يعنى بالمهن الحرفية بالاستناد إلى توصيات الأطراف المعنية وأفراد المجتمع المحلي. وساعدت هذه المنهجية في أن يحترم المشروع قيم المجتمع المحلي وأن يتجاوب معها، وذلك إلى جانب توفير الشعور بامتلاك المشروع على الصعيد المحلي. وجرى تدريب المشتركين على تقنيات سبع صناعات إبداعية فتلقوا تكوينا تقنياً مكثفاً على إنتاج المصنوعات الحرفية، بما في ذلك أعمال التطريز ونسج السجاد والفنون والمهن الحرفية.

وكانت المنظمات غير الحكومية عنصراً أساسياً في تنفيذ البرنامج، وخصوصاً في المساعدة على إبراز صورة المشتركين للعيان وإبراز إمكانات الربط الشبكي بينهم.

بعد تدريب مكثف، قام المشتركون بجمع المواد الخام التي يستخدمونها وأعدوها لعملية الإنتاج، وأنتجوا بالفعل المصنوعات النهائية المتوخاة، وهي منتجات تشتمل على أعمال تطريز وخياطة ومواد لتغطية الأرضيات ومنتجات يستخدم فيها الخرز. وسيجري صقل مهاراتهم مع مرور الوقت بغية بلوغ مستويات أعلى من حيث النوع والكم، كما سيجري بيع منتجاتهم لقطاع السياحة من أجل تشجيع الخدمات السياحية.

لقد أصبح بإمكان المستفيدين أن يؤدوا لأول مرة في حياتهم أعمالاً مدرة للدخل، وسيكون ذلك قدوة للنساء الأخريات كي يصبحن منتجات جديدات. وتدار العملية بأكملها على الصعيد المحلي، ويستفيد الأهالي في مجملهم من هذا النجاح من خلال حشد مشتركين جدد. وفي الواقع، فإن المنظمات غير الحكومية تزمع تنظيم دورات تدريبية مماثلة لصالح مجموعات أخرى، مع إجراء تقييمات للمتابعة عند الحاجة.

وسيجري، بالإضافة إلى ذلك، الحد من النفايات الزراعية عن طريق استخدام سعف وأغصان أشجار النخيل في عملية الإنتاج.

وتشهد منطقة المشروع حالياً تزايد عدد الحرفيين ومنتجي المصنوعات الحرفية. وقد بلغ البرنامج مرحلته الوسطى التي سيجري فيها التركيز على الجودة والتسويق بغية التقدم على طريق النجاح ومساعدة السكان المحليين في تحقيق مزيد من الدخل. ويعتزم هؤلاء الحرفيون أيضاً وضع علامات تجارية على منتجاتهم في المراحل المقبلة من المشروع.

© Project Management Unit, Dahshur

السيـــــــاق

سعياً إلى تحقيق الهدف المتمثل في الحد من الفقر، أعد البرنامج المشترك استراتيجية لتقديم قروض صغيرة وتوفير تدريب في مجال إقامة الأعمال التجارية. و لم يكن من السهل إقناع المجتمع المحلي، وخصوصاً سكان القرى الريفية، بفوائد برنامج خاص بتقديم قروض صغيرة وبإقامة مشروعات تجارية. كما كان من الصعب العثور على أشخاص ملائمين يمكن أن يستفيدوا من المشروع. غير أن البرنامج المشترك تمكّن في نهاية المطاف من تحديد ٩٠ شخصاً ملائماً ممن يمكن أن يستفيدوا من المشروع وكان ٤٠٪ منهم نساء، وذلك كي يتلقوا قروضاً صغيرة ويعملوا على إقامة أو تطوير مشروعاتهم التجارية الصغيرة أو المتوسطة الحجم. واشترك هؤلاء المستفيدون أيضاً في برنامج لتقديم الخدمات من أجل تنمية المشروعات التجارية، وفي أنشطة لبناء القدرات.

العمـــلـيـــة

تلقى المستفيدون تدريباً في مجالات التسويق وإقامة المشروعات التجارية، وخدمات تنمية المشروعات التجارية، وشاركوا في تقييمات ميدانية واستقصاءات واجتماعات.

وكان مالكو المشروعات التجارية الصغيرة أو المتوسطة الحجم من أفراد المجتمع المحلي، ولذلك فقد كان الاتصال المباشر والمنتظم مع الأهالي أمراً أساسياً. وأسهمت الاجتماعات والمناقشات والمشاورات في القيام بشكل مستمر بتنقيح شروط تقديم القروض الصغيرة، وذلك لضمان أن تلبي الخدمات المقدمة احتياجات المجتمع المحلي، وأن يحقق العمل الأهداف المتوخاة.

أسفرت الخدمات التي قدمها المشروع عن استحداث/تأمين ٢٤٠ وظيفة.

النتائج

كحصيلة للبرنامج المشترك، تمكّن جميع المستفيدين من إنشاء و/أو تعزيز مشروعاتهم التجارية الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وباتوا أقدر على مواصلة تشغيل هذه المشروعات بصورة مستقلة. وتتسم هذه المبادرة في جوهرها بالاستدامة، فهي تشجع أفراد المجتمع المحلي على مزاولة الأعمال الحرة، وتسهم في الوقت ذاته في تنمية المناطق الريفية. وقد زاد المستفيدون مداخيلهم واستحدثوا وظائف لغيرهم من السكان المحليين عن طريق التوسع في مشروعاتهم التجارية. كما أن الخدمات التي قدمها المشروع أسفرت عن استحداث/تأمين ٢٤٠ وظيفة.

واكتسب البرنامج بفضل نجاحه سمعة جيدة على الصعيد المحلي، وهنالك قرى أخرى عديدة تتصل حالياً بالبرنامج المشترك كي تتاح لسكانها إمكانيات خاصة بها للحصول على قروض صغيرة. وتزمع بعض المنظمات غير الحكومية المحلية إقامة برامج مماثلة لصالح جماعات أخرى في الأشهر المقبلة.

إضافة إلى ذلك، أنشأ المشروع صندوقاً متجدد الرصيد سوف يُستخدم لدعم استمرار المشروع بعد انتهاء مدة البرنامج المشترك.

مهرجان التنوع الثقافي (في نواكشوط) ومهرجان المديح (في أتار) ومهرجان الموسيقى التقليدية (في كيفة)

© UNESCO/Baouba Ould Mohamed-Naffe مشهد من رقصة خلال الموسيقى التقليدية في كيفة

السيـــــاق

حدد البرنامج المشترك الحاجة إلى تنظيم حدث ثقافي دينامي كفيل بتشجيع وصون التراث غير المادي وتعزيز الصناعات الثقافية. ويتعلق الأمر بمهرجان قد يسهم في تحسين ظروف معيشة أصحاب المعارف التقليدية و/أو المعارف الحرفية المهددة. و لم تعرف موريتانيا قط حدثاً سنوياً كهذا، باستثناء مهرجان موسيقى البدو الرحل الذي نُظم بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، ولكنه لم يُعقد منذ عدة سنوات. أما المهرجانات التي تم التفكير في إقامتها، فهي ترمي إلى إعادة إدخال أشكال مهدَّدة من التعبير الفني في إطار الثقافة الوطنية، وهي أشكال يمثل كل واحد منها شريحة محددة من شرائح المجتمع وتتمثل في فن الحراطين (العبيد السابقين)، وفن الحكواتية المطربين، وفنون مختلف الجماعات الإثنية في موريتانيا.

وقد سعى البرنامج المشترك إلى مكافحة الفقر من خلال تركيزه على النساء والشباب وأفراد أشد شرائح المجتمع فقراً ليكونوا أول المستفيدين منه. وتمت مراعاة هذه الفئات عند التفكير في المشروع وتصميمه وتنفيذه.

اجتذبت هذه المهرجانات جمهوراً غفيراً وتجاراً وموفري خدمات مما شجع السياحة المحلية.

العمـــلـيـــة

تم إشراك وزارتي الثقافة والسياحة في تنظيم جميع هذه الأحداث، وذلك إلى جانب الرابطات الثقافية ومجموعات الحرفيين والتعاونيات والرابطات النسائية ورابطات الشباب ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

وعُقدت اجتماعات مع المستفيدين من البرنامج بغية شرح الأهداف المنشودة ومنهجية تنفيذ الأنشطة.

ونُظمت حملات إعلامية قبل كل مهرجان وأثناءه، وما زال يشار إلى نتائج هذه المهرجانات في البرامج التلفزيونية. وتمهيداً لتنظيم كل مهرجان، أجريت نقاشات معمقة مع المستفيدين المباشرين منه وذلك من أجل تزويدهم بالمشورة التقنية وتحديد دورهم في عقد هذه المهرجانات.

النتائج

تنظّم حالياً ما يقارب اثني عشر مهرجاناً إقليمياً ووطنياً تُعقد كل سنة في موريتانيا.

وقد اجتذبت هذه المهرجانات جمهوراً غفيراً وتجاراً ومقدّمي خدمات مما شجع السياحة المحلية. كما أن منظمي المهرجانات أصبحوا مهنيين في هذا المجال ويستخدمون عاملين ويكسبون المال من ممارسة مهنتهم هذه. ومن الجدير بالذكر، إضافة إلى ذلك، أن النساء يشكلن أغلبية المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

وقد جرى التعريف بالمشروع على نطاق واسع. وكان مهرجانان على الأقل موضوعاً لمسابقات في برامج تلفزيونية ، حظيت بنجاح كبير لدى الجمهور وعرفت بالحدثين، واجتذبت مواهب شابة للمشاركة فيها. وبفضل الإذاعة والتلفزيون والصحف أصبح صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعرف كمشجع للثقافة في البلد؛ وقد أسهمت هذه المهرجانات في تحسين صورة وكالات الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة التنمية الثقافية في موريتانيا.

غير أن أهم تغير حدث إلى حد الآن يتمثل في تزايد وعي السلطات الحكومية بأهمية هذه الأحداث مع ما تنطوي عليه من إمكانات. وباتت الحكومة تعترف بإسهام هذه المهرجانات في تأمين التلاحم الوطني وفي تيسير التعايش بين الجماعات على نحو أفضل.

© MDG-F JP Morocco زيارة اللجنة التوجيهية الوطنية والشركاء الوطنيين إلى زاوية مولاي بشير

السياق

يشكل التراث الثقافي وغيره من عناصر الثقافة في المغرب مصدراً ممكناً للثروة بالنسبة للبلد. غير أن هذا القطاع عانى تقليدياً من التشتت المؤسسي ومن نقص في التنسيق الداخلي، مما يعيق نموه.

فقد كانت لكل مؤسسة تعمل في مجال الثقافة مبادراتها وعملياتها الخاصة بها. وكانت قلّة الاتصال والتشاور بين هذه المؤسسات تؤدّي إلى ازدواجية بعض المشروعات فلم يكن يجري تشاطر بعض الدروس القيمة التي كان يتم استخلاصها أو لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار. إضافة إلى ذلك، فإن غياب تحديد واضح لدور كل مؤسسة كان يجعل مجمل عملية إدارة التراث عملية غير كاملة واعتباطية.

العملية

بغية تحسين التنسيق بين الأطراف المعنية المشاركة في إدارة التراث الثقافي، وزيادة وعي العاملين في مجال رسم السياسات بالإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها التراث الثقافي والطبيعي، نُظمت حلقات عمل من أجل تشجيع الحوار بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. وأدى تبادل الأفكار ووجهات النظر والإرشادات التوجيهية إلى قيام تفكير جدي بشأن ضرورة تأمين التجانس بين العمليات وإعداد استراتيجية وطنية ترمي بصورة رئيسية إلى تشجيع التراث الثقافي وصونه والاستفادة منه عن طريق تجميع الجهود والموارد.

وقد اشتمل التنفيذ المشترك للأنشطة على اتباع عملية تشاركية تستند إلى مشاورات مع الشركاء المؤسسيين والرابطات الاجتماعية. وبالنظر إلى أن وزارة الثقافة اضطلعت بدور المنسق الوطني للبرنامج المشترك، فإنها اعتمدت نهجاً للتشاور الداخلي قبل أن تطبقه على هيئات أخرى. كما تم إشراك مكاتب إقليمية ومؤسسات وطنية في تنفيذ الأنشطة وذلك من أجل تأمين مزيدًا من الشعور بامتلاك العملية في صفوف المهنيين العاملين في القطاع.

وقد تم تنفيذ جميع أنشطة البرنامج المشترك وفق نهج يراعي قضايا الجنسين.

إن هذه الاستراتيجية تسهم بالفعل في تغيير مواقف المعنيين برسم السياسات والمسؤولين الإداريين وتدفعهم إلى النظر إلى التراث الثقافي باعتباره مصدراً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي.

أدى التشارك في إدارة البرنامج والتعاون الوثيق بين جميع الإدارات الوزارية المشاركة في العمل، إلى تأمين التجانس بين مختلف السياسات الخاصة بالتراث والتي كان يجري تطبيقها على صعيد الأطراف المعنية بالتنمية. وأعد المغرب استراتيجية وميثاقاً وطنيين للمحافظة على التراث الثقافي وتثمينه، وتشكل هذه الاستراتيجية وهذا الميثاق كلاً متجانساً بالنسبة لكل الوزارات والأقسام المعنية. وإن هذه الاستراتيجية تسهم بالفعل في تغيير مواقف المعنيين برسم السياسات والمسؤولين الإداريين وتدفعهم إلى النظر إلى التراث الثقافي باعتباره مصدراً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي.

تعميم مراعاة التراث الثقافي وقضايا الجنسين في التخطيط الاستراتيجي المحلي (الخطط الإنمائية للجماعات)

© MDG-F JP Morocco نسج الخيام الصحراوية في أسرير، بكلميم

السيـــــــاق

لم يكن التراث الثقافي يُعتبر دائماً وسيلة لتحقيق التنمية المحلية. فثمة أولويات أخرى، مثل الزراعة والبيئة، تُعتبر أموراً أساسية بقدر أكبر. وعليه، فقد حاول البرنامج المشترك إدراج التراث الثقافي في سياسات التخطيط المحلية أو في الخطط الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل للبلديات؛ فصيغت أهداف استراتيجية لتعبئة الأموال على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي من أجل تزويد البلديات بأداة محددة لتعبئة الأموال والتعاقد مع أطراف فاعلة محلية. وكانت الخطة تستند إلى عملية تشاركية تشمل المنتخَبين، والشباب، والجمعيات، والكيانات القاعدية، وتعنى بالتراث الثقافي المادي وغير المادي والسياحة المستدامة، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا الجنسين.

العمـــليـــة

أصبحت السياسات الثقافية تُدرج بوتيرة أكبر في استراتيجيات التخطيط المحلي.

أجريت مسوح موفقة في أربع جماعات نموذجية بغية إعداد "جرد ثقافي". وأشارت النساء والجمعيات والشباب والأطراف الفاعلة المحلية والمنتخَبون على الصعيد المحلي إلى أنهم يعتبرون التراث الثقافي عنصراً أساسياً من عناصر هويتهم وعاملاً هاماً لتحقيق التنمية.

ونُظمت حلقات عمل تشاركية دعمتها اجتماعات مع خبراء وطنيين، من أجل القيام بصورة أفضل بتحديد الأنشطة والمشروعات التي يمكن إدراجها في الخطط. وقد أدى هذا النهج التشاركي إلى تكوين شعور قوي بامتلاك البرنامج على الصعيد المحلي.

وتم الحرص على تمثيل الجنسين في جميع مراحل التخطيط. وقد شاركت النساء مشاركة نشيطة في حلقات العمل وكنّ يشكلن جزءاً هاماً من جهود التنمية المحلية، ولا سيما في مجال الصناعات الثقافية المحلية، وكن مناصرات رئيسيات للمشروع.

نتيجةً للجهود المبذولة أصبحت السياسات الثقافية تُدرج بوتيرة أكبر في استراتيجيات التخطيط المحلي. كما أن مختلف حلقات العمل التطبيقية التي نُظمت عن التراث الثقافي أسهمت إسهاماً كبيراً في تغيير التصور الخاص بالتراث الثقافي لدى الأطراف الفاعلة المحلية، وخصوصاً في صفوف المسؤولين المنتخَبين والمجتمع المدني، وعززت في الوقت ذاته قدرات الجماعات المستهدفة.

وجرت توعية السكان المحليين، ولا سيما على مستوى الاتحادات والجمعيات الشريكة في تنفيذ مشروعات ميدانية رائدة، بأهمية صون التراث الثقافي ونقله إلى الأجيال الناشئة وتنميته. ودلّت المشروعات الثقافية التي أدت إلى استحداث وظائف، دلالة ملموسة على أهمية التراث كوسيلة لتحقيق التنمية. وأصبحت أنشطة البرنامج المشترك الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أوضح للعيان بفضل العملية التشاركية التي اتُّبعت في تنفيذ مختلف مراحل المشروع.

ويجري العمل فعلاً لتكرار هذا المشروع الرائد في مناطق أخرى.

نساء من منطقة الواحات والانتخابات المحلية

لعام ٢٠٠٩ (في أقاليم كلميم وأسّأ وطاطا)

© MDG-F JP Morocco تعاونية لصنع السلال في كلميم

أسهم تزايد المشاركة السياسية لنساء منطقة الواحات في تعزيز الديمقراطية والتحديث ومكّنهن من ممارستهن للمواطنة ممارسة فعلية.

السيـــــــاق

تضطلع النساء في منطقة الواحات بالمغرب بدور رئيسي في صون التراث الثقافي المحلي ونقله إلى الأجيال التالية. ومع ذلك، فإن مشاركتهن في القرارات المحلية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كانت مشاركة هامشية، وكنّ يعانين من التمييز بسبب هيمنة نموذج قائم على تسلط الرجال في صنع القرار. وقد أثبتت التجربة أن النساء الناشطات في السياسة ويتعاونّ مع الوزارات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، ينجحن في لفت الانتباه إلى القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبالتنمية، وإلى التقدم بالعمل في مجال استراتيجيات الحد من الفقر. ولذلك، فقد سعى البرنامج المشترك إلى تعزيز قدرات النساء بوصفهن عناصر فاعلة في المجال السياسي. وكانت نساء المنطقة يناصرن تماماً تنمية قدراتهن في مجالات الإدارة والحوكمة على الصعيد المحلي، وتحسين معرفتهن بحقوقهن على المستويين الوطني والدولي.

وفي عام ٢٠٠٩، التزمت الحوكمة المغربية بزيادة التمثيل السياسي للنساء على المستوى المحلي ليبلغ نسبة ١٢٪.

العمـــلـيـــة

جرى، أثناء العملية الانتخابية ومن خلال حلقات عمل للتوعية نُظمت في إطار البرنامج المشترك، إعلام النساء بشأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّق عليها المغرب وبشأن السياسات الوطنية المعتمدة لصالح حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

نظمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بدعم من البرنامج المشترك، حملات إعلامية وأنشطة للتثقيف والتوعية من أجل تعزيز فهم النساء لحقوقهن في التمتع بتمثيل سياسي. وبفعل تأثير تصاعدي، جرى تشجيع النساء على زيادة مشاركتهن السياسية وهو ما يتجلى من خلال تزايد عدد النساء اللواتي يتقدمن لشغل مناصب انتخابية محلية، ومن خلال تزايد فعالية مرافق الخدمة العامة التي أخذت تضع لأول مرة مسألة مراعاة قضايا النوع في الحسبان.

في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٠٠٩/٦/١٢، تقدمت مرشحات للانتخاب في ٥ بلديات من البلديات التي استهدفها البرنامج المشترك. وانتُخبت في النهاية ١٤ امرأة وضعن بذلك حدّا لنقص تاريخي في التمثيل السياسي للنساء في هذه المناطق. وتلقت النساء المنتخَبات عدة دورات تدريبية عن المساواة بين الجنسين، وسرعان ما أدرجت الاهتمامات بقضايا النوع في العملية التشريعية.

وقد أسهم تزايد المشاركة السياسية لنساء منطقة الواحات في تعزيز الديمقراطية والتحديث ومكّنهن من ممارستهن للمواطنة ممارسة فعلية. وبغية تعزيز التعاون المؤسسي في إطار البنية التمثيلية الجديدة، أقيمت نظم جديدة لتخصيص وتحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف من الأطراف الفاعلة.

وأسهم البرنامج المشترك أيضاً في بناء قدرات نساء أخريات في الأقاليم الثلاث. وأنشأت إحدى النساء المنتخَبات حديثاً رابطة لتبادل الآراء والأفكار والحوار بشأن المشكلات التي تواجهها القيادات النسائية في إطار ممارستهن لمهامهن. ومن المتوقع أن تعزز هذه الأنشطة مهارات القيادة النسائية في المجتمعات المحلية وأن تشجع نشوء ممارسات الحوكمة الجيدة على المستوى المحلي.

© UNESCO Ramallah

السيـــــاق

يعتمد مستوى ازدهار ونمو قطاع المصنوعات الحرفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مستوى النشاط السياحي في البلد بوجه عام. وقد تأثر هذا القطاع إلى حد كبير بانخفاض عدد السياح خلال فترة الانتفاضة، مما أدى إلى إغلاق متاجر عديدة للمواد التذكارية ومنشآت عديدة للمصنوعات الحرفية وتسريح العاملين فيها.

ويوجد في الأراضي الفلسطينية ١٨ نوعاً من المصنوعات الحرفية. ويمثل خشب أشجار الزيتون المادة الرئيسية في هذه المصنوعات، وكانت منتجاته تمثل ٣٦٪ من سوق المصنوعات الحرفية في عام ٢٠٠٣، بينما تمثل مادة أم اللآلئ نسبة ١٠٪. وتقع ١٩٪ من منشآت إنتاج المصنوعات الحرفية في قطاع غزة، و ٨١٪ من هذه المنشآت في الضفة الغربية (BCCI, ٢٠٠٤).

ومن الصعب قياس وزن الصناعات الحرفية في الاقتصاد الفلسطيني. فلا يجري تجميع بيانات اقتصادية عن المصنوعات الحرفية بالذات، وإنما يجري حشرها في القسم الخاص (بالأنشطة الصناعية) في إطار الإحصاءات الصناعية.

بناء قدرات الإنتاج الحرفي. بفضل هذه المبادرة، تمكنت الشبكة التي أنشئت حديثاً لمنتجي المصنوعات الحرفية والمصممين الشباب من تحديد فرص على مستوى الأسواق لم يكن بإمكانهم الانتفاع بها في السابق.

العمـلـيـة

تم تنفيذ برنامج لبناء القدرات يستهدف المصممين الشباب في الضفة الغربية وغزة، تلقّى المشتركون فيه تدريباً على يدي خبير إقليمي في مجال إنتاج المصنوعات الحرفية. وكان الهدف من تدريب المشتركين هو تطبيق أساليب وفنون حرفية تقليدية لأغراض ابتكارية مثل قطع الأثاث، أو التصاميم والتجهيزات المنزلية. كما تم توفير تدريب في مجالي الإدارة والتسويق، وقُدمت قروض صغيرة لبعض المتدربين.

وكان جميع المتدربين الذين تم اختيارهم مهندسين معماريين ومصممين عاطلين عن العمل. وبعد أن اشتركوا في برنامج بناء القدرات وتلقوا منحاً صغيرة، أنشئت وظائف جديدة أتاحت الحصول على دخل إضافي. وأصبح بعض المشتركين مدرّبين بدورهم قدموا تدريبا لصالح ٧٠ امرأة من مناطق نائية.

أسفر البرنامج عن إعداد تصاميم مبتكرة لمصنوعات حرفية تستند إلى المهارات التقليدية وتلائم الأسواق الحديثة. وأتاحت المبادرة مجالاً إبداعياً لمنتجي المصنوعات الحرفية كي يبتكروا تصاميم نموذجية لصالح شركات شهيرة، كما استفادت نساء من مناطق نائية أصبحت بعض المعارض الوطنية تروِّج لمنتجاتهن على الصعيدين المحلي والإقليمي. وعن طريق هذه المبادرة، تمكنت الشبكة التي أنشئت حديثاً لمنتجي المصنوعات الحرفية والمصممين الشباب من تحديد فرص على مستوى الأسواق لم يكن بإمكانهم الانتفاع بها في السابق، وذلك سعياً إلى توفير وسائل مستدامة لكسب العيش وتأمين بيئة مستقرة. وفي الواقع، فقد حصل منذئذ ٧ مصممين شباب على وظائف بفضل علاقاتهم الجديدة. ونتيجة لنجاح المبادرة، أدرجتها وزارة الثقافة بصورة رسمية في سياستها وخطتها الاستراتيجية الجديدة.

نقل المعارف والقبول بتعليم موسيقي للنساء

© UNESCO / Majd Beltaji

السيـــــــاق

على الرغم من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تتمتع بتراث موسيقي غني، فإن تعليم الموسيقى لا يحظى بالقبول في كل مكان فيها. ففي ظل ثقافة محافظة كالثقافة السائدة في الخليل على وجه الخصوص، لا يسمح الآباء لأطفالهم بسهولة أن يمارسوا الموسيقى. كما أن الطبيعة المحافظة لهذه الثقافة لا تسمح للبنات بالسفر من مدينة إلى أخرى. ولذلك فإن مجال انتفاع جميع الأطفال بالتعليم الموسيقي محدود عموماً، وتوصف احتمالات توافر فرص إلتحاق البنات بهذا التعليم بأنها ضئيلة جداً.

بات أهالي الخليل يقبلون بوضوح أهمية تعليم الموسيقى للبنات وفكرة وجود قاعات دراسية مختلطة للبنين و البنات.

وقد قدمت مؤسسة أدوارد سعيد مساعدة تقنية ومادية إلى مؤسستين تعملان بالفعل في الخليل، وهما 'دار الطفل' ومؤسسة 'جمعية التعاون الثقافي فرنسا – الخليل'. فتلقت هاتان المؤسستان دعماً مؤسسياً لبناء القدرات في مجال تعليم الموسيقى، كما تلقتا آلات موسيقية في شكل هبات. و عند البدء في تنفيذ الأنشطة، لم يهتم بها الكثير و لم يكن يُسمح للبنات بالمشاركة فيها. كما أن معظم الأسر كانت لا تقبل فكرة استخدام قاعات دراسية مختلطة تضم بنين وبنات في مكان واحد.

العمـــلـيـــة

بغية التغلب على هذه العقبات، تم إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات الشريكة والأطفال والآباء، في تصميم وتنفيذ مراحل البرنامج. ودُعي الآباء إلى حضور اجتماعات إعلامية عن أهمية تعليم الموسيقى وجرى تشجيعهم على السماح لأطفالهم بالمشاركة في هذا التعليم. وكان المعلمون الذين قدموا الدروس من أهالي الخليل وهو ما ساعد في ترويج فكرة البرنامج باعتباره مبادرة استيعابية نابعة من صميم الواقع المحلي.

لقد أثّر البرنامج في المجتمع المحلي بطرق عدة. فقد تلقى ٩٢ طالباً تعليماً موسيقياً أسهم في صقل مهاراتهم ورفع مستواهم التعليمي، وتلقت مؤسستان دعماً في مجال بناء القدرات بالإضافة إلى دعم مادي. ونتيجة لتنفيذ البرنامج، أقيمت عدة مهرجانات في المنطقة، من ضمنها مهرجان الياسمين ومهرجان سلط الأضواء على أوركسترا فلسطين للشباب.

ثم أنه حصل في الوقت ذاته تحقيق تغيير إذ أصبح أهالي الخليل يقبلون بوضوح أهمية تعليم الموسيقى للبنات وفكرة وجود قاعات دراسية مختلطة للبنات والبنين. إضافة إلى ذلك وكجزء من الأنشطة، دُعيت البنات إلى زيارة مؤسسة أدوارد سعيد في رام الله، وكانت هذه أول زيارة يقمن بها للمدينة.

من الواضح أن الثقافة بإمكانها خدمة النمو الاقتصادي من خلال استحداث وظائف ومن خلال النشاط السياحي والصناعات الثقافية، وذلك كقطاع اقتصادي هام للإنتاج والاستهلاك والانتفاع؛ ثم إن الثقافة تشكل صرحا اجتماعيا يمكن الاعتماد عليه في حفز الإبداع والابتكار والتقدم والرفاه للبشرية. ومن هذا المنطلق، فإن بالإمكان اعتبار الثقافة قوة محركة لتحقيق التنمية البشرية من الناحية الاقتصادية، ووسيلة للانتفاع بحياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية

مقتطف من «بيان المهام والصلاحيات الخاصة بالمحور المواضيعي المعني بالثقافة والتنمية» الصادر عن صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

http://www.unesco.org
http://www.mdgfund.org

مطبوع صادر عن قطاع الثقافة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو ٢٠١٢ جميع الحقوق محفوظة. CLT-2013/WS/8

النص الإنجليزي (الأصلي) للمطبوع، وترجمته الفرنسية والعربية، على موقعنا الإلكتروني: www.unesco.org/new/mdgf

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:
Dorine Dubois: d.dubois@unesco.org Maria Gropa: m.gropa@unesco.org Caroline Munier: c.munier@unesco.org

Cover Photos : Asia © Liang Quankang; South East Europe © Yvon Fruneau; Latin America © Ministerio Coordinador de Patrimonio de Ecuador/Denis Torres; Africa © Moira Welch; Arab States © UNESCO/ Kamal Raftani. Printed by UNESCO/CLD. Design RedoVerso 33 (0)1 46 24 10 09